الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بلحاج بوشعيب-عين تموشنت

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم :العلوم المالية والمحاسبية التخصص: مالية المؤسسة

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في البنوك التجارية (دراسة تحليلية)

من تقديم الطالبين :

- مرني صنديد جواد
- العابد محمد وليد

تحت اشراف : د : بنونة محمد سامي

لجنة المناقشة :

الأستاذ	الجامعة	الرتبة
أ.د باغلي أحمد	جامعة عين تموشنت	رئيسا
أ.د.بنونة محمد سامي	جامعة عين تموشنت	مشرفا
د.طويل مريم	جامعة عين تموشنت	ممتحنا

السنة الجامعية: 2025/2024

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

قال الله تعالى:

﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ [إبراهيم: 7]

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

"لا يشكر الله من لا يشكر الناس":

الحمد لله الذي منّ علينا بإتمام هذا العمل، ووفقنا بعونه وتوفيقه، فله الحمد أولًا وآخرًا.

وإقرارًا بفضل أهل الفضل، نتوجه بجزيل الشكر وعظيم التقدير إلى الأستاذ المشرف الدكتور **بن نونة محمد سامي** ، لما قدّمه من توجيهات دقيقة وملاحظات بنّاءة كان لها الأثر البالغ في توجيه مسار هذا البحث وإخراجه في صورته النهائية، فجزاه الله عنا خير الجزاء.

كما نعبر عن خالص امتناننا لأساتذة قسم **علوم مالية ومحاسبة** على ما قدّموه لنا من دعم علمي متواصل، وللجنة المناقشة الموقرة التي تكرمت بقبول مناقشة هذا العمل وتحملت عناء مراجعته وتقييمه.

كما نخص بالشكر كل من قدّم لنا الدعم والمؤازرة، وساهم من قريب أو بعيد في تيسير هذا العمل، سائلين المولى عز وجل أن يجعل هذا الجهد نافعًا لكل من يرجع إليه، وأن يثيب كل من أعاننا خير الجزاء.

الإهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى إله وصحبه ومن اتبعهم الى يوم الدين

اهدي ثمرة جهدي المتواضع الى الذي قال فيهما الله عزو جل: "وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا."

الى الوالدين الكريمين

الى كل عائلتي واصدقائي

الى كل من يحمل ولو ذرة حب الله ورسوله محمد صل الله عليه وسلم

وليد

الإهداء

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

إلى من قال فيهما رب العالمين:

﴿**وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا**﴾

إلى نبع الحنان، وسندي في هذه الحياة،

الى الوالدين الكريمين

إلى **عائلتي وأصدقائي** الذين كانوا لي عونًا وسندًا في كل المراحل.

إلى **كل من يحمل في قلبه حب الله ورسوله محمد** ﷺ.

أهدي هذا العمل المتواضع، سائلًا المولى عز وجل أن يتقبله خالصًا لوجهه الكريم، وأن يجعله نافعًا مباركًا

جواد

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الدور الذي تلعبه التكنولوجيا المالية (Fintech) في تعزيز الشمول المالي ضمن البنوك التجارية، وذلك من خلال تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية وتحسين فعاليتها. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال استعراض الأدبيات والدراسات السابقة وتحليل المؤشرات الرقمية المرتبطة باستخدام التكنولوجيا المالية. وقد أظهرت النتائج تحسنًا واضحًا في سهولة الوصول إلى الخدمات المالية بفضل الحلول الرقمية كالمحافظ الإلكترونية وتطبيقات الهواتف الذكية. كما تبين توسع استخدام المنتجات البنكية الرقمية مثل البطاقات ومحطات الدفع الإلكتروني، ما ساعد في إدماج شرائح جديدة في النظام المالي. غير أن الدراسة رصدت عوائق تنظيمية وبيروقراطية تُبطئ من وتيرة الانتشار، إلى جانب ضعف البنية التحتية الرقمية في بعض المناطق. كما وُجد أن نقص الوعي المالي والتقني لدى العديد من الفئات، خاصة في المناطق النائية، يمثل عائقًا أمام الاستفادة القصوى من هذه الابتكارات.

الكلمات المفتاحية :التكنولوجيا المالية، الشمول المالي، البنوك التجارية، الخدمات الرقمية، النظام المالي.

Abstract :

This study aims to analyze the role of financial technology (Fintech) in enhancing financial inclusion within commercial banks by facilitating access to financial services and improving their efficiency. The study adopted a descriptive-analytical approach by reviewing relevant literature and analyzing digital indicators related to Fintech adoption. Results showed a clear improvement in financial accessibility due to digital solutions such as e-wallets and mobile applications. There was also a noticeable expansion in the use of digital banking products like cards and point-of-sale terminals, which contributed to broadening the base of beneficiaries. However, the study identified regulatory and bureaucratic barriers hindering wider expansion, along with weak digital infrastructure in some areas. Furthermore, the lack of financial and digital literacy among target groups, especially in remote regions, limits the full benefits of Fintech.

Keywords: Financial Technology, Financial Inclusion, Commercial Banks, Digital Services, Financial System.

قائمة

المحتويات

شكر.....I

اهداء.....II

ملخص الدراسة VII

قائمة المحتويات IX

قائمة الجداول والاشكال.....XIII

مقدمة .....أ

الفصل الأول: التأصيل النظري للتكنولوجيا المالية والشمول المالي

تمهيد 2

المبحث الأول : عموميات حول التكنولوجيا المالية في البنوك 3

المطلب الأول : ماهية التكنولوجيا المالية.....3

المطلب الثاني : خدمات التكنولوجيا المالية 6

المطلب الثالث : خصائص و أهمية التكنولوجيا المالية و اهدافها.....7

المطلب الرابع : أهداف التكنولوجيا المالية.....9

المبحث الثاني : الشمول المالي و علاقته بالتكنولوجيا المالية 10

المطلب الأول : تعريف الشمول المالي و ظهوره 10

المطلب الثاني: ابعاد الشمول المالي و مؤشراته.....16

المطلب الثالث : تحديات تطبيق الشمول المالي و اساسيات تعزيزه.....22

المطلب الثالث : دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي.....28

خلاصة الفصل 31

الفصل الثاني: دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي – دراسة تحليلية تطبيقية في السياق الجزائري

تمهيد 33
المبحث الأول: مظاهر التكنولوجيا المالية والشمول المالي في الجزائر 34
المطلب الاول: مؤشرات الشمول المالي في الجزائر 34
المطلب الثاني: المجالات المستقطبة للتكنولوجيا المالية في العالم والدول العربية 38
المطلب الثالث: المبادرات الحكومية والبنكية في دعم التكنولوجيا المالية و الشمول المالي 40
المبحث الثاني: دراسة تحليلية لواقع التكنولوجيا و الشمول المالي في الجزائر 51
المطلب الاول: مساهمة التكنولوجيا المالية في تحسين الوصول للخدمات المالية 51
المطلب الثاني: تجارب و مؤشرات التكنولوجيا و الشمول المالي في الجزائر 57
المطلب الثالث: تحليل معوقات توسع التكنولوجيا المالية والشمول المالي في الجزائر 64
خلاصة الفصل 67
الخاتمة 69
توصيات الدراسة: 71
آفاق الدراسة: 71
قائمة المراجع 73

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	تطور مؤشرات استخدام الخدمات المالية في الجزائر	35
3	تطور القطاع البنكي الجزائري (عدد البنوك النشطة– الوكالات) خلال 2014–2021	40
4	تطور عدد مكاتب البريد خلال 2014–2022	41
	تطور نظام المقاصة الالكترونية للمدفوعات ATCI خلال 2017–2021	44
5	نشاط السحب من الصراف الآلي في الجزائر خلال 2019–2022	50
6	نشاط الدفع عبر الانترنت في الجزائر خلال 2019–2022	53
7	نشاط الدفع عبر الانترنت في الجزائر خلال 2019–2022	52
8	نشاط الدفع عبر محطات الدفع الالكتروني TPE في الجزائر خلال 2019–2022	55

قائمة الاشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	تطور عدد الشبابيك الآلية و أجهزة الصراف الآلي لمكاتب البريد وفروع البنوك بالجزائر	43
2	أسواق التكنولوجيا المالية الأكثر جذبا للاستثمار لسنة2022	47
3	نشاط السحب من الصراف الآلي في الجزائر خلال 2019–2022	51
4	نشاط الدفع عبر الانترنت في الجزائر خلال 2019–2022	53
5	المؤشرات الرقمية للشمول المالي في الدول العربية خلال سنة 2021	56
6	مؤشر الجاهزية الرقمية بالجزائر لسنة 2022	57

المقدمة

مقدمة

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تحولات جذرية بفعل التطورات المتسارعة في مجال التكنولوجيا، والتي شملت مختلف القطاعات، وعلى رأسها القطاع المالي والمصرفي. فقد أدى التطور الهائل في تقنيات المعلومات والاتصال إلى ظهور ما يعرف بالتكنولوجيا المالية(Fintech) ، التي باتت تمثل نموذجًا جديدًا لتقديم الخدمات المالية والمصرفية، بعيدًا عن الأطر التقليدية التي كانت تتسم بالتعقيد والبطء والمركزية. لقد مكّنت هذه الثورة الرقمية المؤسسات المالية من إعادة هيكلة خدماتها، وتقديم حلول مبتكرة تتسم بالكفاءة، السرعة، والمرونة، الأمر الذي ساعد على تيسير الوصول إلى الخدمات المالية لشريحة واسعة من الأفراد، خاصة أولئك الذين كانوا مستبعدين ماليًا في السابق.

في خضم هذا التغير، برز مفهوم الشمول المالي كأحد الأهداف الاستراتيجية للتنمية المستدامة، حيث أصبح يُنظر إليه كأداة رئيسية لتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية، من خلال إدماج كافة فئات المجتمع، لا سيما الفئات الضعيفة والهشة، في النظام المالي الرسمي. ويقصد بالشمول المالي توفير خدمات مالية ملائمة وبأسعار معقولة لجميع الأفراد والمؤسسات، سواء تعلق الأمر بفتح حسابات بنكية، الحصول على القروض، التأمين، أو وسائل الدفع المختلفة. إلا أن تحقيق هذا الهدف ظل لسنوات طويلة تحديًا حقيقيًا، بالنظر إلى العوائق الجغرافية، الاقتصادية، والاجتماعية التي تحول دون استفادة عدد كبير من الأفراد من الخدمات البنكية.

وفي هذا الإطار، تلعب التكنولوجيا المالية دورًا بالغ الأهمية في كسر الحواجز التقليدية التي تعيق الشمول المالي، من خلال ابتكار خدمات مالية رقمية بديلة تتميز بالبساطة، والسهولة في الاستخدام، والتكلفة المنخفضة. فبفضل الهواتف الذكية، وتطبيقات الدفع الإلكتروني، والمنصات الرقمية، أصبح بإمكان الأفراد في المناطق النائية أو غير المغطاة بنكيًا الولوج إلى الخدمات المالية دون الحاجة إلى زيارة الفروع البنكية، الأمر الذي فتح آفاقًا جديدة للبنوك التجارية لتوسيع نطاق عملها وتعزيز حضورها في السوق.

وتتجلى أهمية البنوك التجارية في هذا السياق باعتبارها الجهات الفاعلة الأساسية في تقديم الخدمات المالية. لذا فإن دمج التكنولوجيا المالية في استراتيجياتها التشغيلية لا يمثل فقط استجابة للتغيرات السوقية، بل يشكل ضرورة لضمان استمراريتها وتعزيز قدرتها التنافسية، خاصة في ظل التحديات التي تفرضها الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية .(Fintech startups) ومن هنا، تبرز الحاجة إلى دراسة معمقة حول

كيفية استثمار البنوك التجارية لهذه التكنولوجيا بما يخدم أهداف الشمول المالي، وتحديد العوامل التي تساعد أو تعيق هذا الدور، سواء على مستوى البنية التحتية الرقمية أو الإطار التنظيمي أو سلوك العملاء.

وعليه، تهدف هذه المذكرة إلى تسليط الضوء على العلاقة بين التكنولوجيا المالية والشمول المالي، مع التركيز على دور البنوك التجارية في تفعيل هذه العلاقة من خلال تبني الحلول الرقمية وتطوير خدمات مالية مبتكرة وشاملة. كما تسعى إلى تحليل التجربة البنكية في البيئة الجزائرية أو في بيئة مماثلة، من أجل الوقوف على التحديات والفرص المتاحة، واقتراح توصيات عملية لتعزيز دور التكنولوجيا المالية في دعم الشمول المالي.و من هنا نطرح الاشكال الآتي:

ما مدى مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في البنوك التجارية ؟

و تتفرع عن الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية :

1. ما مدى استعداد البنوك التجارية الجزائرية لتبني تقنيات التكنولوجيا المالية؟
2. ما هي أبرز الأدوات الرقمية التي يمكن أن تسهم في توسيع قاعدة العملاء المشمولين ماليًا؟
3. ما هي العوائق التنظيمية والتقنية التي قد تحد من فعالية التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية1:

تشهد الجزائر توسعا في استخدام المنتجات الرقمية البنكية مثل البطاقات الإلكترونية و محطات نقاط البيع.

الفرضية2:

توجد عوائق تنظيمية و بيروقراطية إلى جانب ضعف البنية التحتية الرقمية تحد من توسع التكنولوجيا المالية

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تتناول موضوعًا حيويًا في ظل التحولات الرقمية المتسارعة في القطاع المالي .فالتكنولوجيا المالية تمثل فرصة استراتيجية للبنوك التجارية لتعزيز الشمول المالي، خاصة في بلد مثل الجزائر حيث لا يزال جزء كبير من السكان غير مشمولين بالخدمات المالية الرسمية .من خلال تحليل العلاقة بين التكنولوجيا المالية والشمول المالي، تسعى الدراسة إلى تقديم رؤى تساعد صناع القرار في تطوير سياسات فعالة لتعزيز الإدماج المالي وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

أهداف الدراسة:

- تحليل مفهوم التكنولوجيا المالية وأثرها على الشمول المالي في البنوك التجارية.
- تقييم مدى جاهزية البنوك التجارية الجزائرية لتبني حلول التكنولوجيا المالية.
- تحديد التحديات والفرص المرتبطة بتطبيق التكنولوجيا المالية في السياق الجزائري.
- تقديم توصيات عملية لتعزيز الشمول المالي من خلال الابتكار التكنولوجي في القطاع البنكي

أسباب اختيار الموضوع:

جاء اختيار هذا الموضوع نتيجة للاهتمام المتزايد بالتكنولوجيا المالية كأداة لتعزيز الشمول المالي، خاصة في الدول النامية .في الجزائر، ورغم الجهود المبذولة، لا يزال هناك تحديات كبيرة في تحقيق شمول مالي واسع .لذا، فإن دراسة كيفية استفادة البنوك التجارية من التكنولوجيا المالية لتوسيع قاعدة عملائها تعد مسألة ذات أهمية استراتيجية.

صعوبات الدراسة:

- قلة البيانات والإحصاءات الحديثة المتعلقة بالتكنولوجيا المالية والشمول المالي في الجزائر.
- صعوبة الوصول إلى معلومات دقيقة من البنوك التجارية بسبب القيود التنظيمية والسرية المصرفية.
- تحديات في قياس تأثير التكنولوجيا المالية على الشمول المالي بسبب تعدد العوامل المؤثرة.

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث سيتم تحليل البيانات المتاحة حول التكنولوجيا المالية والشمول المالي في البنوك التجارية الجزائرية .كما سيتم استخدام أدوات البحث الكمي والنوعي، مثل الاستبيانات والمقابلات، لجمع المعلومات من العاملين في القطاع البنكي والعملاء.

الدراسات السابقة:

1-دراسة مولودي عبد الغني (2022)، في أطروحة دكتوراه بعنوان "الابتكار في التكنولوجيا المالية ودوره في تطوير أداء المؤسسات المالية من خلال منظومة الشمول المالي" ، سعى الباحث إلى تحليل أثر تبني الأدوات الرقمية المالية مثل المحافظ الإلكترونية وتطبيقات الدفع عبر الهاتف على الأداء المؤسسي والشمول المالي. استخدم المنهج الوصفي التحليلي، واستند إلى استبيان وُزع على أكثر من 790 موظفًا في مؤسسات مالية جزائرية مختلفة. خلصت النتائج إلى أن الابتكار التكنولوجي المالي يسهم في تحسين الأداء المالي وتوسيع نطاق الشمول المالي، كما أن هناك ارتباطًا قويًا بين مستوى الاستثمار التكنولوجي ومستوى إدماج العملاء. أوصى الباحث بضرورة إدماج حلول رقمية حديثة في الاستراتيجية البنكية، مع تحسين البيئة التشريعية والبنية التحتية الرقمية[1].

2-دراسة شادي العظمة (2024) بعنوان "دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في دول الوطن العربي". هدفت الدراسة إلى تقديم تحليل كمي للعلاقة بين مؤشرات التكنولوجيا المالية (مثل الدفع الرقمي، الهواتف الذكية، انتشار الإنترنت) ومؤشرات الشمول المالي في 21 دولة عربية. استخدم الباحث نماذج انحدار إحصائية متقدمة (OLS ، RE، FE)للفترة الممتدة من 2014 إلى 2021، واستند إلى بيانات البنك الدولي وصندوق النقد العربي. توصل إلى أن التحول الرقمي في الخدمات المالية ساهم في ارتفاع نسبة فتح الحسابات المصرفية وتزايد استخدام وسائل الدفع الإلكتروني، لا سيما في دول الخليج العربي ومصر. وأوصى بضرورة توحيد التشريعات العربية لدعم بيئة الابتكار المالي[2].

[1] مولودي عبد الغني ، الابتكار في التكنولوجيا المالية ودوره في تطوير أداء المؤسسات المالية من خلال منظومة الشمول المالي (دراسة عينة من المؤسسات المالية الجزائرية" ، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ، تخصص إدارة المالية ، جامعة احمد دراية، ادرار، الجزائر ، 2022,

[2] شادي العظمة، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في دول الوطن العربي، مجلة جامعة دمشق للمؤتمرات، سوريا، 2024.

3-دراسة بوشناف فايزة (2023) نشرت مقالاً علميًا بعنوان "التكنولوجيا المالية كدعامة لتحقيق الشمول المالي في الجزائر – الواقع والآفاق" في مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة الصادرة عن جامعة الوادي. تناولت الدراسة بالدراسة التحليلية التأثيرات الفعلية والمحتملة لتقنيات التكنولوجيا المالية على واقع الشمول المالي في الجزائر. وقد ركزت على الممارسات البنكية الحديثة مثل التطبيقات البنكية، وخدماتQR code ، والدفع عبر الإنترنت. من خلال تحليل بيانات البنك المركزي الجزائري وبعض مؤشرات الاتحاد الدولي للاتصالات، أكدت الباحثة أن هناك اتجاها تصاعديًا في استخدام هذه الأدوات الرقمية، لكن لا يزال الشمول المالي ضعيفًا نسبيًا بسبب نقص التكوين والضعف القانوني. دعت الدراسة إلى ضرورة تحفيز البنوك للتوسع الرقمي في الريف[1].

4-دراسة كردوسي مروة (2024) بعنوان دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي: دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية، قامت الباحثة بتحليل تأثير التكنولوجيا المالية على الشمول المالي في الجزائر . اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستعرضت التوجهات الدولية والمحلية في تبني الحلول المبتكرة التي توفرها التكنولوجيا المالية مثل الدفعات الرقمية والتحويلات وإدارة الاستثمارات .توصلت الدراسة إلى أن استخدام التكنولوجيا المالية ساهم بشكل كبير في تعزيز الشمول المالي على مستوى مختلف مناطق العالم، بما في ذلك الجزائر، حيث شهدت خدمات التكنولوجيا المالية تقدمًا نتيجة لجهود الحكومة في تحسين البنية التحتية للخدمات المالية .أوصت الدراسة بضرورة تحسين البنية التحتية الرقمية والاتصالات لزيادة الوصول إلى الخدمات المالية، وتعزيز التعليم المالي وتقديم الدعم للابتكار التكنولوجي وريادة الأعمال[2].

5-دراسة بوغزالة أمحمد وعبد الكريم بن عمر (2022) بعنوان "دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي: دراسة حالة الجزائر 2016 - 2021"، قام الباحثان بتحليل تأثير التكنولوجيا المالية على الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة المذكورة. أشارت الدراسة إلى أن الجزائر قامت بخطوات ملحوظة في تحديث القطاع المصرفي، مما أدى إلى تحسين معدلات الشمول المالي. وقد تم استخدام مؤشرات مثل عدد

[1] بوشناف فايزة، التكنولوجيا المالية كدعامة لتحقيق الشمول المالي في الجزائر – الواقع والآفاق، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 06 ، العدد 02، جامعة الوادي ، الجزائر، 2023.

[2] كرودسي مروة، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي: دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص مالية و بنوك ، جامعة 08 ماي 1945، قالمة ، الجزائر ، 2024.

مستخدمي الإنترنت، وانتشار الهواتف الذكية، وعدد الحسابات المصرفية لقياس هذا التأثير. توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية بين تطور التكنولوجيا المالية وتحسن مؤشرات الشمول المالي في الجزائر. وأوصت بضرورة تعزيز البنية التحتية الرقمية وتوسيع نطاق الخدمات المالية الرقمية للوصول إلى فئات أوسع من السكان[1].

6-دراسة كرودسي مريم (2025) بعنوان آليات تطوير وسائل الدفع الإلكتروني ودورها في تعزيز الشمول المالي في البنوك الجزائرية – دراسة حالة: عينة من وكالات بنوك عمومية بولاية قالمة" قامت الباحثة بتحليل تأثير تطوير وسائل الدفع الإلكتروني على الشمول المالي في الجزائر. اعتمدت الدراسة على استبيانات وزعت على موظفي البنوك العمومية في ولاية قالمة، وركزت على آليات مثل الدفع عبر الهاتف المحمول، والدفع عبر الإنترنت، وتبني الابتكارات التكنولوجية المالية. توصلت الدراسة إلى أن هذه الآليات تساهم بشكل كبير في تعزيز الشمول المالي، خاصة عندما تكون مدعومة ببنية تحتية رقمية قوية وتشريعات مناسبة. وأوصت الدراسة بضرورة تحديث التشريعات المتعلقة بالدفع الإلكتروني وتعزيز الوعي المالي بين المواطنين.

7-دراسة دراسة بوجمعة ياسين، غربي خليل، وروينة مصعب (2024) بعنوان دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر"، قام الباحثون بتحليل كيفية مساهمة التكنولوجيا المالية في توسيع نطاق الخدمات المالية في الجزائر. أشارت الدراسة إلى أن تطبيقات وأدوات التكنولوجيا المالية قد حسنت من أداء المصارف من خلال تسهيل الوصول إلى الخدمات وتقليل التكاليف. ومع ذلك، نبهت الدراسة إلى التحديات المرتبطة بمخاطر التكنولوجيا المالية، مما يستدعي من المصارف استخدام هذه الأدوات بحذر لضمان حماية العملاء وتحسين الأداء. أوصت الدراسة بتعزيز التعليم المالي وتطوير البنية التحتية الرقمية لضمان استفادة أوسع من الخدمات المالية[2].

8-دراسة دراسة بوشارب بسان ودريد حنان (2022) بعنوان مدى تبني البنوك التقليدية الجزائرية لخدمات التكنولوجيا المالية ودورها في تحقيق الشمول المالي (دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري)، قام الباحثان

[1] بوغزالة أمحمد وعبد الكريم بن عمر، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي: دراسة حالة الجزائر 2016 – 2021، الملتقى الدولي الافتراضي: البيانات الضخمة والاقتصاد الرقمي كآلية لتحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النامية "الفرص، التحديات والافاق"، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر ، 2022.

[2] بوجمعة ياسين، غربي خليل، وروينة مصعب، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر، لملتقى الوطني حول: الاقتصاد الرقمي وأثره على الاقتصاد والتجارة الدولية في الجزائر– تحديات وآفاق –يوم 27 نوفمبر –2024، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، الجزائر ، 2024.

بتحليل مدى اعتماد البنوك التقليدية في الجزائر على خدمات التكنولوجيا المالية. أشارت الدراسة إلى أن بنك القرض الشعبي الجزائري قد تبنى العديد من خدمات التكنولوجيا المالية، مما ساهم في تحسين شمولية الخدمات المصرفية. وأكدت الدراسة أن التكنولوجيا المالية تؤثر بشكل إيجابي على جميع أبعاد الشمول المالي. وأوصت بتوسيع استخدام التكنولوجيا المالية في البنوك التقليدية الأخرى لتعزيز الشمول المالي في الجزائر[1].

9-دراسة دراسة مريم سايغي (2023) بعنوان دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي الرقمي دراسة حالة الامارات العربية المتحدة، قامت الباحثة سايغي مريم بتحليل دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي الرقمي في دولة الإمارات العربية المتحدة. أشارت الدراسة إلى أن التكنولوجيا المالية تساهم في تعزيز الشمول المالي الرقمي من خلال توفير خدمات مالية مبتكرة وسهلة الوصول، وأوصت بضرورة دعم الابتكار في التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي الرقمي[2].

10-دراسة Baeshen, Latifah (2023) بعنوان *inancial Inclusion in Islamic vs. Non-Islamic Countries, FinTech and Bank Competition* ، تم تحليل الفروق في الشمول المالي بين الدول الإسلامية وغير الإسلامية، مع التركيز على دور التكنولوجيا المالية والمنافسة المصرفية .استخدمت الدراسة بيانات من 241 بنكًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للفترة من 2012 إلى 2021 .أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين الشمول المالي واستقرار البنوك، وأشارت إلى أن المنافسة المصرفية تعزز استراتيجيات الشمول المالي التي تشمل نمو الائتمان .كما تم تطوير مؤشر وطني للشمول المالي باستخدام تحليل المكونات الرئيسية[3].

---

[1] بوشارب بسان ودريد حنان، مدى تبني البنوك التقليدية الجزائرية لخدمات التكنولوجيا المالية ودورها في تحقيق الشمول المالي (دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري)، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 06، العدد 1°، جامعة العربي التبسي، تبسة ، الجزائر ، 2022.

[2] دراسة مريم سايغي ،دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي الرقمي دراسة حالة الامارات العربية المتحدة، مجلة بحوث الاقتصاد و المناجمنت، المجلد 04، العدد 02، جامعة الجزائر 03، الجزائر ، 2023

[3] Baeshen, Latifah (2023) *Financial Inclusion in Islamic vs. Non-Islamic Countries, FinTech and Bank Competition.* Doctoral thesis, University of Essex.

11-دراسة Dao Ha وPhuong Le و Duc Khuong Nguyen (2025) بعنوان Financial inclusion and fntech: a state-of-the-art systematic literature review ، قام الباحثون بتحليل 96 دراسة من أصل 2951 مقالة لفهم تأثير التكنولوجيا المالية على الشمول المالي .تم تحديد ثلاث مجموعات بحثية رئيسية: (1) ظهور خدمات جديدة، (2) تحول المشهد السوقي، و(3) أدوار أصحاب المصلحة في نظام التكنولوجيا المالية .أشارت الدراسة إلى وجود فجوات في البحث، مثل الحاجة إلى مزيد من الدراسات حول التأثير الملموس للتكنولوجيا المالية على الشمول المالي والتنظيم .كما تم اقتراح اتجاهات بحثية مستقبلية، بما في ذلك تنظيم التمويل الرقمي واستراتيجيات الأعمال التي تعزز الشمول المالي[1].

12-دراسة Serhan Cevik (2024) بعنوان Promise (Un)kept? Fintech and Financial Inclusion ، قام الباحث بتحليل تأثير التكنولوجيا المالية على الشمول المالي .أشارت الدراسة إلى أن التكنولوجيا المالية تعد بمحاربة الإقصاء المالي، ولكنها قد تؤدي أيضًا إلى مخاطر جديدة، مثل زيادة التفاوتات الاقتصادية .تم التأكيد على أهمية وضع سياسات تنظيمية فعالة لضمان أن تسهم التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي دون التسبب في أضرار جانبية[2].

13-دراسة Biruk Birhanu Ashenafi and Yan Dong (2022) بعنوان Financial Inclusion, Fintech, and Income Inequality in Africa ، تم تحليل تأثير الشمول المالي والتكنولوجيا المالية على عدم المساواة في الدخل في 39 دولة أفريقية باستخدام بيانات من 2011 إلى 2017 .أظهرت النتائج أن العوامل المؤسسية مثل الاستقرار السياسي والتحكم في الفساد تؤثر على الشمول المالي .كما تبين أن التكنولوجيا المالية تعزز امتلاك الحسابات المصرفية، ولكنها قد تزيد من عدم المساواة في

[1] Dao Ha , Phuong Le and Duc Khuong Nguyen , 2025, Financial inclusion and fntech: a state-of-the-art systematic literature review, Financial Innovation.

[2] Serhan Cevik, Promise (Un)kept? Fintech and Financial Inclusion, International Monetary Fund, 2024.

الدخل .أوصت الدراسة بتطوير قطاع مالي مواتٍ للفقراء وتحسين الثقافة الرقمية لتحقيق أقصى استفادة من الشمول المالي والتكنولوجيا المالية في تقليل عدم المساواة[1].

14-دراسة Minjin Kim (2022) بعنوان The Myth of Financial Inclusion through FinTech: Focusing on the Digital Credit Industry in Kenya، تم تحليل تأثير الائتمان الرقمي على الشمول المالي في كينيا .أشارت الدراسة إلى أن خدمات الائتمان الرقمي، مثل القروض عبر الهاتف المحمول، قد لا تحقق الشمول المالي المنشود، بل قد تؤدي إلى مشاكل مثل انتهاك خصوصية البيانات والتسويق المضلل .أوصت الدراسة بضرورة تحسين التنظيم والرقابة على هذه الخدمات لضمان حماية المستهلكين وتعزيز الشمول المالي الحقيقي[2].

15-دراسة Mhella, Deogratius J (2022) بعنوان From Financial Exclusion to Financial Inclusion: The Neoliberal Rolling Back - Rolling Out Paradox and the Growth of Mobile Money in Tanzania ، تم تحليل تحول تنزانيا من مستويات عالية من الاستبعاد المالي إلى مستويات متزايدة من الشمول المالي، مدفوعًا بنمو خدمات الأموال المحمولة .تستند الدراسة إلى إطار مفاهيمي يجمع بين وجهات النظر الكلاسيكية والنيوكلاسيكية لفهم كيف ساهمت سياسات النيوليبرالية في تعزيز الشمول المالي من خلال تيسير الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية .أظهرت النتائج أن الجمع بين تقليص دور الدولة في بعض المجالات (الانكماش) وزيادة تدخلها في مجالات أخرى (التوسع) قد ساعد في نمو قطاع الأموال المحمولة، مما سهل الوصول إلى الخدمات المالية

[1] Biruk Birhanu Ashenafi and Yan Dong , Financial Inclusion, Fintech, and Income Inequality in Africa , Ashenafi,. FinTech 2022, 1, 376–387

[2] Minjin Kim, The Myth of Financial Inclusion through FinTech: Focusing on the Digital Credit Industry in Kenya, Thesis submitted for the degree of Doctor of Philosophy, University of East Anglia School of International Development, 2022

للفئات المهمشة .تسلط الدراسة الضوء على دور الابتكار التكنولوجي في تجاوز القيود التقليدية، وتقدم رؤى حول كيفية تأثير السياسات الاقتصادية على الشمول المالي في سياقات محددة[1].

التعقيب على الدراسات:

أولا: من حيث المنهج:

في معظم الدراسات المذكورة، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وهو منهج ملائم لدراسة العلاقة بين التكنولوجيا المالية والشمول المالي. يُظهر هذا المنهج قدرة الباحثين على تحليل البيانات بشكل دقيق واستكشاف تأثير الأدوات التكنولوجية على مؤسسات مالية أو دول معينة. على سبيل المثال، استخدم الباحثون الاستبيانات، مثل في دراسة مولودي عبد الغني (2022) التي وزعت على 790 موظفًا في المؤسسات المالية الجزائرية، وهو ما يتيح جمع بيانات دقيقة ومباشرة من الأفراد الذين يتعاملون مع التكنولوجيا المالية بشكل يومي. في حين استخدمت بعض الدراسات الأخرى أساليب تحليل إحصائي متقدم، مثل نماذج الانحدار في دراسة شادي العظمة (2024)، ما يعكس اتباع نهج كمي لتحليل العلاقة بين المتغيرات. المنهج الوصفي التحليلي يتيح للباحثين تقديم صورة شاملة للواقع الحالي ويقدم توجيهًا للسياسات المستقبلية.

ثانيا:من حيث الهدف:

الأهداف الأساسية لجميع الدراسات تركز بشكل أساسي على فهم العلاقة بين التكنولوجيا المالية والشمول المالي. على سبيل المثال، كانت دراسة مولودي عبد الغني تهدف إلى تحليل أثر الابتكار التكنولوجي على الأداء المؤسسي والشمول المالي. هذه الدراسات تهدف إلى تقديم توصيات عملية للقطاع المصرفي، مثل دعوة بعض الدراسات مثل دراسة شادي العظمة إلى توحيد التشريعات لتسهيل استخدام التكنولوجيا المالية في الوطن العربي. إضافة إلى ذلك، هدفت العديد من الدراسات إلى تحسين الفهم حول دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، حيث تعتبر هذه الأهداف محورية لدعم سياسات الشمول المالي وتحقيق التقدم في الاقتصاد الرقمي.

[1] Mhella, Deogratius J, From Financial Exclusion to Financial Inclusion: The Neoliberal Rolling Back – Rolling Out Paradox and the Growth of Mobile Money in Tanzania, university of bristol , 2022 :

ثالثا: من حيث الموضوع:

تتفق جميع الدراسات في كونها تهتم بتقنيات التكنولوجيا المالية كأداة رئيسية لتعزيز الشمول المالي. ومع ذلك، تتفاوت في مستوى التركيز الجغرافي، حيث تركز بعض الدراسات على الجزائر، بينما تعالج أخرى الدول العربية أو نطاقًا أوسع مثل دول الخليج أو حتى أفريقيا. كما أن الموضوع يشمل جوانب متعددة مثل تطبيقات الدفع الرقمي، المحافظ الإلكترونية، والخدمات البنكية عبر الإنترنت، مما يوضح تنوع الأدوات التكنولوجية المستخدمة. في دراسات مثل دراسة بوشناف فايزة (2023) ودراسة كردوسي مروة (2024) تركز الباحثات على دراسة تأثير هذه الأدوات بشكل خاص على الجزائر، وتقديم تقييمات للواقع الحالي في هذا السياق.

رابعا: من حيث الأدوات المستخدمة

استخدمت الدراسات مجموعة متنوعة من الأدوات لتجميع وتحليل البيانات. على سبيل المثال، استخدمت دراسة مولودي عبد الغني استبيانًا موزعًا على 790 موظفًا في مؤسسات مالية، مما منح الباحثين بيانات ميدانية مباشرة يمكن تحليلها باستخدام المنهج الوصفي التحليلي. في المقابل، استخدمت دراسة شادي العظمة نماذج إحصائية متقدمة مثل نماذج الانحدار OLS و REو FEلتحليل البيانات الكمية المستخلصة من تقارير البنك الدولي وصندوق النقد العربي، مما يعكس قدرة الباحثين على إجراء تحليل إحصائي دقيق. أما في الدراسات التي تناولت الجزائر، مثل دراسة بوشناف فايزة (2023) ودراسة كردوسي مروة (2024)، فقد اعتمدت على بيانات مستخلصة من البنك المركزي الجزائري والاتحاد الدولي للاتصالات، مما يوفر للباحثين منظورًا شاملًا حول استخدام أدوات التكنولوجيا المالية في المنطقة.

الفصل الأول:

التأصيل النظري للتكنولوجيا المالية والشمول المالي

تمهيد:

في ظل التحولات السريعة التي يشهدها العالم اليوم بفعل التطور التكنولوجي، برزت التكنولوجيا المالية كأحد المحركات الأساسية لتغيير ملامح النظام المالي العالمي. وقد أسهمت هذه الموجة من الابتكار الرقمي في إعادة تشكيل الخدمات المالية التقليدية، ما جعل من الضروري التطرق إلى مفاهيمها وتأثيرها العميق على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية. من أبرز القضايا المرتبطة بهذا التحول هو مفهوم الشمول المالي، الذي أصبح هدفًا استراتيجيًا للعديد من الدول والمؤسسات، بالنظر إلى دوره الحيوي في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية. في هذا السياق، يأتي هذا الفصل لتأصيل الإطار النظري المتعلق بكل من التكنولوجيا المالية والشمول المالي، من خلال استعراض المفاهيم الأساسية، الأسس النظرية، والروابط المتبادلة بينهما، مما يسمح بفهم أعمق لدور الابتكار الرقمي في تحقيق الإدماج المالي الشامل.و عليه تم تقسيم هذا الفصل الى :

- **المبحث الأول : عموميات حول التكنولوجيا المالية في البنوك**
- **المبحث الثاني : الشمول المالي و علاقته بالتكنولوجيا المالية**

المبحث الأول : عموميات حول التكنولوجيا المالية في البنوك

التكنولوجيا المالية، المعروفة بـ"الفينتك"، تمثل ثورة في قطاع البنوك حول العالم. تجمع هذه التكنولوجيا بين الابتكار والتمويل لتقديم خدمات مالية مبتكرة ومرنة للعملاء. من خلال استخدام الذكاء الصنعي والبلوكتشين والتطبيقات المحمولة، تسعى البنوك إلى تحسين تجربة العملاء، وتبسيط العمليات، وتقديم حلول مالية فعالة وآمنة. هذه التحولات تعزز من الوصول إلى الخدمات المالية وتعزيز التنافسية في سوق المال.و عليه سنتطرق في هذا المبحث الى أربعة مطالب و هي المطلب الأول ماهية التكنولوجيا المالية و المطلب الثاني خدمات التكنولوجيا المالية و المطلب الثالث خصائص و أهمية التكنولوجيا المالية و المطلب الرابع اهداف التكنولوجيا المالية . [1]

المطلب الأول : ماهية التكنولوجيا المالية

تم تقسيم هذا المطلب الى قسمين أساسيين الأول سنتطرق فيه الى تعريف التكنولوجيا المالية و الثاني الى نشأة التكنولوجيا المالية و هي كالاتي .

الفرع الأول : تعريف التكنولوجيا المالية

تعددت التعاريف المقدمة للتكنولوجيا المالية وتتمثل أهمها في:

- تعرف التكنولوجيا المالية على انها : " الابتكار المالي التقني الذي قد يؤدي الى ابتكار جديد في نماذج الاعمال او التطبيقات المالية او المنتجات أو الخدمات المرتبطة بها، بما سينعكس على بأثر مادي على الاسواق والمؤسسات المالية وتوفير التمويل .[2]
- يتضح من التعريف السابق ان التكنولوجيا المالية اي ابتكار مالي تقني، ينتج عنه نموذج عمل او عميلة او منتج جديد له تأثير على الاسواق والمؤسسات المالية.

---

[1] محمد عبد العليم صابر الدين ،**التكنولوجيا المالية و دورها في تعزيز الشمول المالي: دراسة تحليلية لمجموعة من الدول العربية**، مجلة اسكندرية للبحوث الإدارية ونظم المعلومات ، الإسكندرية ، مصر ، ص98 .

[2] بلقة بمقاسم و آخرون، **واقع صناعة تكنولوجيا المالية في الهند وكينيا**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 06، العدد01، جامعة الشلف ، الجزائر ، ،2021، ص439.

- عرفت ايضا على انها :" تلك الابتكارات المالية التي باستطاعتها ان تنتج نماذج اعمال جديدة او تطبيقات او عمليات او منتجات تؤثر بشكل واضح على الاسواق المالية او المؤسسات وتقديم الخدمات المالية[1]."

يتضح من التعريف السابق أن التكنولوجيا المالية هي الابتكارات المالية باستخدام التكنولوجيا يمكنها استحداث نماذج الأعمال وتطبيقات ومنتجات لها اثر على الاسواق والمؤسسات المالية وعليه تقديم الخدمات.

- كما يمكن تعريفها ايضا : موضوع متعدد التخصصات يجمع بين التمويل وادارة التكنولوجيا وإدارة الابتكار".[2]

و من خلال التعاريف السابقة نستنتج تعريف شامل بحيث التكنولوجيا المالية، المعروفة أيضاً بـ"فينتك" (Fintech)، تمثل التطبيق والاستخدام الابتكاري للتكنولوجيا في تقديم وتوفير الخدمات المالية. تجمع التكنولوجيا المالية بين التقنية والمال لإيجاد حلول فعالة ومبتكرة تلبي احتياجات المستهلكين وتحسين تجربتهم في مجال الخدمات المالية.

الفرع الثاني: نشأة التكنولوجيا المالية

تم تقسيم التكنولوجيا المالية إلى مراحل متعددة، حيث شهدت كل مرحلة مستوى فريد من التميز في السوق، مما أدى إلى تغيرات في تفاعل المستهلكين مع أموالهم: [3]

-التكنولوجيا المالية1967-1886:

[1] ريهام احمد، ممدوح حسين، **اثر التكنولوجيا المالية عمى العدالة الاقتصادية**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، المجلد 50 ،العدد02 ،أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، مصر، دسيمبر،2020، ص477.

[2] جمانة كواشي ، دنيا جبالي ، **اثر تطبيق التكنولوجيا المالية على جودة الخدمات المصرفية في البنوك التجارية** ، دراسة حالة عينة من البنوك التجارية بولاية تبسة ، مذكرة ماستر في العلوم المالية و المحاسبة ، جامعة العربي التبسي ، تبسة ، الجزائر ، 2021-2022 ، ص05

[3] قادري اكرم ، داوش ايمن ، **دور التكنولوجيا المالية في تحسين أداء البنوك التجارية دراسة حالة بنك التنمية الفلاحية BADR برج بوعريريج** ، مذكرة ماستر في علوم التسيير تخصص إدارة مالية ، جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج ، الجزائر ، 2021-2022، ص07

منذ بناء أول كابل تحت المحيط الأطلسي في عام 1866، وتأسيس شبكة بنك الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة عام 1918، وصولًا إلى تطوير أول نظام إلكتروني لنقل الأموال باستخدام التلغراف ورمز مورس، تمثلت أهمية بناء البنية التحتية كعنصر حيوي في دعم الخدمات المالية المعولمة. رغم بساطة هذه التقنيات حينها، فقد كانت تحقق الاحتياجات المالية لتلك الفترة وفق معاييرها. ولكن مع تطور البنية التحتية وتقدم وسائل النقل، أصبحت القدرة على إجراء المعاملات المالية على نطاق واسع وفي مسافات طويلة أكثر تعقيدًا وتطورًا.

-التكنولوجيا المالية2008-1967

في التسعينيات، بدأت ثورة الخدمات المصرفية الرقمية بالظهور، حيث تغيرت طرق إدارة العملاء لأموالهم. تم تأسيس PayPal في عام 1998، وهو الذي أسهم في ترسيخ أساس لأنظمة الدفع الإلكتروني الحديثة، مع تزايد انتشار الإنترنت حول العالم[1].

في السبعينيات، أسست NASDAQ أول بورصة رقمية في العالم، بينما أنشأت SWIFT جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك) بروتوكولاً للاتصال بين المؤسسات المالية لتسهيل المدفوعات الدولية. بدأت هذه المرحلة بتركيب أول جهاز صراف آلي من قبل باركليز في 1967، وشهدت نقلة نوعية من التناظرية إلى الرقمنة في المجال المالي. مع ثمانينيات القرن الماضي، ظهرت أجهزة الكمبيوتر المركزية في البنوك، مما غير طريقة التعامل التجاري للأفراد. ومع ظهور الإنترنت، تغير تصور الناس للمؤسسات المالية، ولكن الأزمة المالية العالمية في 2008 أحدث تحولاً في عالم التكنولوجيا المالية، مؤدياً إلى إعادة تقييم الابتكار خلال الحقبة التالية.

-التكنولوجيا المالية: (من 2008 إلى يومنا هذا)

بعد أزمة المالية في 2008، دخل العالم في عصر الشركات الناشئة، حيث ازداد الاهتمام بالابتكار والتجديد في القطاع المالي. المستثمرون والمستهلكون أصبحوا أكثر حماسًا لتجربة المنتجات والخدمات

[1] شعيب مقلاني ، بوبغل الزواوي ، **اثر التكنولوجيا المالية على أداء البنوك** ، مذكرة ، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف ، ميلة ، الجزائر ، 2020-2021، ص 09.

الجديدة. لم يقتصر الأمر على الشركات الناشئة فقط، فقد بدأت البنوك التقليدية أيضًا في إعادة تصوير أنفسها كشركات ناشئة. تم فتح الأبواب أمام تقنيات جديدة تسهل إطلاق منتجات مصرفية رقمية من خلال الخدمات المصرفية المفتوحة، مما يسمح للشركات من الطرف الثالث بالوصول إلى البيانات المالية.

جعلت منصات الخدمات المصرفية كخدمة (Solaris Bank) و (Treezor) بما في ذلك (BaaS) من السهل على البنوك والمؤسسات المالية الأخرى الابتعاد عن الأنظمة القديمة المعقدة لتمكينها من إطلاق البنوك الجديدة". ولدت (Bitcoin) في عام 2009 متبوعة بالعملات المشفرة الأخرى باستخدام تقنية(blockchain) ، يعني اعتماد الهواتف الذكية، وبالتالي تصبح الأجهزة المحمولة الوسيلة الأساسية التي يستخدمها الأشخاص للوصول إلى الويب والخدمات المالية الأخرى[1].

المطلب الثاني : خدمات التكنولوجيا المالية .

خدمات التكنولوجيا المالية أو "الفينتك" تمثل ثورة في صناعة الخدمات المالية، حيث تجمع بين التكنولوجيا والخدمات المالية لتقديم حلول أكثر فعالية وسرعة للمستهلكين والشركات. تقدم هذه الخدمات حلاً للتحديات التقليدية في القطاع المالي من خلال استخدام التكنولوجيا لتحسين الوصول للخدمات، وتقليل التكاليف، وتحسين تجربة المستخدم، وتوفير حلول مالية مبتكرة ومخصصة لتلبية احتياجات العملاء. وتتمثل هذه الخدمات فيما يلي: [2]

- **إدارة وسائل الدفع** : هذه الخدمة تشمل كل المنتجات اليت تقدمها البنوك التجارية لعملائها بشكل يوميا مقابل عمولات كصرف الشيكات بالعملتين الوطنية والأجنبية وتحصيل الشيكات مصلحة عملائها والقيام بعمليات التحويل.....الخ
- **قبول الودائع** : تتكون الودائع من الحسابات الجارية أو الودائع حتت الطلب والودائع الادخارية .
- **منح التسهيلات الائتمانية** : يقدم البنك كاف ة التسهيلات المتعلقة القروض القصرية والمتوسطة وطويلة الأجل كما تشمل خطابات الضمان وفتح الاعتمادات المسندية.

[1] قادري اكرم ، داوش ايمن ، مرجع سبق ذكره ، ص08.

[2] سعيدة نيس، **التكنولوجيا المالية فرصة ل تطوير الخدمات المالية** ، جملة ا لبحوث الاقتصادية المتقدمة: المجلد 07، العدد 02، جامعة الشهيد حمه لخضر بلوادي ،الجزائر ،2022 ، ص 235 .

- **الخدمات المرتبطة بالاستثمار في الأوراق المالية** : يشمل هذا النوع إدارة المحافظ لمصلحة العملاء والمشاركة في رؤوس أموال المؤسسات وتقدي الاستشارات المالية .
- **الخدمات المالية المرتبطة بالابتكارات الحديثة:** التي تعتمد على وسائل الدفع الكرتوني مثل بطاقات الائتمان والصراف الآلة ونظم التحويل الكرتونية للأموال عن بعد.

المطلب الثالث : خصائص و أهمية التكنولوجيا المالية و اهدافها

اما في هذا المطلب فهو كذلك يتجزأ الى قسمين و هما الأول يتمثل في خصائص التكنولوجيا المالية و الجزء الثاني تحت عنوان أهمية التكنولوجيا المالية .

الفرع الأول: خصائص التكنولوجيا المالية

يمكن تلخيص الخصائص الرئيسية للتكنولوجيا المالية في النقاط التالية :[1]

- تعتبر التكنولوجيا المالية مجموعة من المعارف في المجال المالي، و المناهج والطرق و الأساليب المالية والمصرفية .
- يعتبر المجال المصرفي هو المجال الرئيسي لتطبيق الفنتك (Fintech)من خلال الخدمات المصرفية .
- تعتبر التكنولوجيا المالية أهم وسيلة تستخدمها المؤسسات المالية لتحقيق أهدافها المرونة والقدرة على تحمل التكاليف حيث توفر الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية للعملاء شريحة واسعة من العروض مع توفير عدة للدفع مقابل الخدمات المقدمة .
- خدمات التكنولوجيا تكون مصممة بعناية حسب احتياجات العملاء حيث تقوم شركات التكنولوجيا المالية بالتركيز على طلبات المستخدمين عند القيام بتصميم المنتجات .
- تتميز خدمات التكنولوجيا المالية بالسرعة، حيث تقوم شركات التكنولوجيا المالية بإنجاز المعاملات في بضعة دقائق مستفيدة من الخوارزميات .

[1] خالد حمزة ، **أهمية استخدام التكنولوجيا المالية في تطوير البنوك التجارية دراسة حالة البنك الوطني الجزائريBNA** ، مذكرة نيل شهادة مستر أكاديمي في العلوم اقتصادية ، جامعة العربي تبسي ، تبسة ، الجزائر ، 2022 / 2023 ، ص 06.

- تساهم التكنولوجيا المالية في توفير آليات مبتكرة لتلقي المدفوعات تكون عابرة الحدود تتسم بالكفاءة والشفافية والمردودية العالية مقارنة بآليات البنوك التقليدية أو شركات تحويل الأموال التي تعتمد على عالقات المراسلة المصرفية، وبذلك يمكن التخففي من حدة التحديات التي فيرضها انقطاع العالقات بين الدول وفي الأزمة الروسية الأوكرانية خير مثال، حيث فرضت الدول الغربية عقوبات على روسيا جراء عمليتها العسكرية داخل الأراضي الأوكرانية ومن بين هذه العقوبات استبعاد بعض البنوك الروسية عن نظام سوفييت وهي خدمة مراسلة بين البنوك تستخدمها غالبية البنوك حول العالم، فسارعت بعض الدول لإنشاء نظام بديل عن سوفييت وهذا لتفادي العقوبات أحادية الجانب .
- استخدام التكنولوجيا المالية في الصناعة المصرفية يجعلها أكثر مرونة، وتساهم في تطوير قطاع الصيرفة الإسلامية والسوق المالي الإسلامي العالمي[1].

الفرع الثاني: أهمية التكنولوجيا المالية

في الوقت الحالي، يظهر أن التكنولوجيا المالية تحظى بأهمية كبيرة، وذلك يتجلى في النقاط التالية:[2]

-تحقيق الاستقرار المالي من خلال استخدام التكنولوجيا في ضمان الامتثال للقواعد التنظيمية وإدارة المخاطر .

-تسهيل إتاحة مصادر التمويل البديلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- تنويع النشاط الاقتصادي من خلال الابتكارات التي تساعد على تقديم الخدمات المالية لمن لا يتعامل مع الجهاز المصرفي.

-تيسير التجارة الخارجية تحويلات العاملين في الخارج بتوفير آليات تتسم بالكفاءة والفعالية وخفض التكلفة للمدفوعات العابرة للحدو.

-يؤدي استخدام وسائل الدفع الإلكترونية إلى رفع كفاءة عمليات الحكومة وهو ما يستدعي القيام بالمزيد من الإصلاحات لسد الفجوات في الأطر المعنية بحماية المستهلك والأمن المعلوماتي.

[1] خالد حمزة ، مرجع سبق ذكره ، ص 06.

[2] يوسف لحرش ، **دور التكنولوجيا المالية في تحسين أداء البنوك التجارية و تحقيق الشمول المالي دراسة حالة لعينة من بنوك ولاية غرداية** 2022-2023، مذكرة ماستر في العلوم المالية و المحاسبة تخصص مالية مؤسسة ، جامعة غرداية ، الجزائر ، 2022-2023، ص10.

المطلب الرابع : أهداف التكنولوجيا المالية

تتطلع التكنولوجيا المالية لتحقيق عدة أهداف، من أبرزها: [1]

_**تكلفة أقل**: نظرا ألن التكنولوجيا المالية تسعى إلى خفض التكالفي الحالية، فإن المزيد من المستخدمين يكتسبون إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية والخاصة للشركات والأفراد الذين ال تخدمهم البنوك .

_ **خصوصية أكثر**: نظرا ألن خدمات ومنتجات التكنولوجيا المالية مصممة حول الاحتياجات الشخصية للعملاء، فإن لكل بنك احتياجات مختلفة عن غيرها، والتي يمكن الوصول إليها من خلال العديد من القنوات .

_ _**السرعة**: غالبا ما تعتمد منتجات وخدمات التكنولوجيا المالية على التكنولوجيا التقنية إكمال الإجراءات والعمليات هذا يعني أن توفر وتيرة أسرع[2] .

_ **الانتشار**: يمكن استخدام منتجات وخدمات التكنولوجيا المالية عبر الحدود ألنها يمكن أن تخدم العملاء غير الموجودين في منطقة واحدة .

_ **المقارنة**: تمكن خدمات ومنتجات التكنولوجيا المالية العملاء من مقارنة العديد من الشركات والبنوك فيما يتعلق بالخدمات المالية والأسعار.

[1] خالد حمزة ، مرجع سابق ، ص 07 .

[2] خالد حمزة ، مرجع سابق ، ص08 .

المبحث الثاني : الشمول المالي و علاقته بالتكنولوجيا المالية

حظي مفهوم الشمول المالي بانتشار كبير و اهتمام متزايد على الصعيد الإقليمي و العالمي و خاصة بعد الأزمة العالمية 2008 ، حيث تأثير كبير و يعمل على تعميم الخدمات المالية و البنكية على كافة شرائح المجتمع بجعلها أكثر اتاحة و استدامة و بتكلفة اقل و هذا ما يساعد في التقليل من نمو التمويل غير الرسمي و يجعل القطاع المالي اكثر شمولا ، و عليه تم تقسيم هذا المبحث الى المطلب الأول المعنون بتعريف الشمول المالي و ظهوره المطلب الثاني ابعاد الشمول المالي و مؤشراته و المطلب الثالث تحديات تطبيق الشمول المالي و اساسيات تعزيزه.

المطلب الأول : تعريف الشمول المالي و ظهوره

و يتضمن هذا المطلب المعنون بتعريف الشمول المالي و ظهوره

الفرع الأول: ظهور الشمول المالي و نشأته

ظهر مصطلح الشمول المالي لأول مرة في عام 1993 في دراسة ليشون وثرفت عن الخدمات المالية في جنوب انجلترا، تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية.[1]

و ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى خدمات مالية المصرفية والغير مصرفية، وفي عام 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف مجدوات وصول الإفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة. وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة التفريق بين التخلي الاختياري عن السعي وراء استخدام المنتجات والخدمات المالية بسبب انعدام الحاجة لها، أو لأسباب ثقافية أو عقدية، وبين عدم الوصول إليها وعدم استخدامها بسبب عدم توفرها أو بسبب عدم القدرة على امتلاكها، وينحصر اهتمام المعنيين بالشمول المالي في استهداف من جرى إقصاؤهم بشكل قصري من الشمول

[1] طرفية خديجة ، كرم يسرى ، دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي –دراسة مقارنة (الجزائر – تونس – المغرب) ، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي و بنكي ، المكز الجامعي عبد الحميد بوالصوف ، ميلة ، الجزائر ، 2020-2021، ص09.

المالي وإيجاد سبل الكفيلة بالتخلي على أسباب وعوامل الإقصاء، ولا يهتم بنت اختاروا الإقصاء أنفسهم عن استخدام المنتجات والخدمات المالية.

وازداد الاهتمام بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008، وتمثل ذلك إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح، وذلك بالإضافة إلى حث مزودي الخدمات المالية على توفير خدمات متنوعة والرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية، واعتبار البنك الدولي تعميم الخدمات الملية وتسهيل وصول جميع ، فئات المجتمع إليها ركيزة أساسية من اجل محاربة الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك، وفي عام 2013 أطلقت مجموعة البنك الدولي البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية"، مع تركيز إضافي على انضمت الدفع ومدفوعات التجزئة المبتكرة، كما أطلقت العديد من المؤسسات العالمية (مثل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (C.GAP) ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) برنامج تعمل على تحقيق الشمول المالي.

وعملت العديد من الحكومات على إصدار سياسات وتشريعات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات المالية المبتكرة، بحيث تكون مبنية على أسس سد الفجوة والشمولية في التشريعات الحالية، وإتباع نهج شامل مبني على تشريعات عادلة وشفافة لحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية، ويشمل ذلك ضمان الشفافية في تسعير الخدمات المالية، وتوفير آلية لمعالجة شكاوى العملاء وتحديد الجهة الإشرافية المسؤولية عن حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية.

وكانت المملكة المتحدة وماليزيا من أوائل الدول التي قامت بتطوير وتنفيذ استراتيجيات وطنية للشمول المالي في العالم (في العام 2003، وتسعى العديد من الدول النامية والمتقدمة حاليا لتطوير استراتيجيات وطنية للشمول المالي.

يذكر أن هناك العديد من الدول التي قامت بتطوير وتنفيذ استراتيجيات وطنية للشمول المالي في العالم، ومن أوائل هذه الدول المملكة المتحدة وماليزيا، وتسعى حاليا العديد من الدول العالم الثالث والمتقدمة لتطوير استراتيجيات وطنية للشمول المالي حيث برزت أهميتها بعد انتهاء الأزمة المالية العالمية.[1]

[1] سمير عبد الله و آخرون ، الشمول المالي في فلسطين ، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية ، 2016، ص15.

فعلى الصعيد العالمي أوضحت دراسات قياس الشمول العالمي أن 59 % من البالغين لا يملكون حساب مصرفي بسبب الفقر ، أو شبهة الربا، أو بعد مزودي الخدمات المالية، أو انعدام الثقة في مقدمي الخدمات المالية، وهو ما ينطبق على الواقع الجزائري، حيث يشير بنك الجزائر على موقعه الرسمي أن تحقيق الشمول المالي يتطلب امتصاص السيولة المتداولة خارج القنوات المصرفية والتي ما فتات تتزايد منذ الاستقلال تحسين التغطية المصرفية استعمال التكنولوجيا الحديثة في المجال المصرفي، تنوع باقة المنتجات توفير البيئة التشريعية الملائمة، توفير الحماية الأزمة للعملاء وتحقيق حد ادني من الثقافة المالية والمصرفية.[1]

الفرع الثاني: تعريف الشمول المالي

عرفت منظمة (OECD) و الشبكة الدولية لتثقيف INFE ان الشمول المالي هو :"العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول الى مجموعة واسعة من الخدمات و المنتجات الرسمية الخاضعة للرقابة بالسعر المعقول و الشكل الكافي و توسيع نطاق استخدام هذه المنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة من خلال تطبيق مناهج مبتكرة التي تضم التوعية و التثقيف المالي و ذلك بهدف تعزيز الرفاهية المالية و الاندماج الاجتماعي و الاقتصادي".[2]

و في تعريف آخر :" الدخول والاستعمال للخدمات المالية من طرف كل شرائح المجتمع".[3]

و كذلك الشمول المالي :" هو عملية لضمان الوصول الى منتجات و الخدمات المالية المناسبة لجميع قطاعات المجتمع ، بما في ذلك فئات الضعيفة ذات الدخل المنخفض ، باسعار معقولة و عادلة من قبل الجهات الفاعلة".[4]

---

[1] طرفية خديجة ،كرم يسرى ، المرجع السابق ، ص10.

[2] بوطلاعة محمود ، ساعد بخوش حسينة ، بوقرة كريمة ، واقع الشمول المالي و تحدياته –الاردن و الجزائر نموذجا–، مجلة اقتصاد المال و الأعمال ، المجلد 04، العدد 02، جوان 2020، ص 146.

[3] فضيل البشير ضيف، **واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد ،55العدد ، جامعة الجلفة ،29 جوان2020، الجزائر ، ص 474.

[4] ياسين بن الضب ، اثر الشمول المالي على أداء البنوك التجارية الجزائري ، مذكرة ماستر في علوم المالية و المحاسبة تخصص مالية مؤسسة ، جامعة قاصدي مرباح،ورقلة ، الجزائر ظن 2019، ص 07.

عرفه Ozili, peterson k بأنه : يشير الى جميع المبادرات التي تجعل الخدمات المالية الرسمية متاحة و يسهل الوصول اليها و تكون في متناول شرائح السكان ".[1]

و بناءا على التعاريف السابقة نجمع على تعريف شامل للشمول المالي و نقول بأنه " سهولة وصول الأفراد و الشركات الى منتجات أو خدمات مالية تمكنهم من قضاء حوائجهم باسعار ميسورة و بطريقة تتميز بالمسؤولية و الاستدامة ".

الفرع الثالث: اهمية الشمول المالي

تجلى أهمية الشمول المالي في جملة من المحاور كما يلي:

– **المحور الاجتماعي**: وهو ما بتيسير التعامل مع العملاء وخاصة الفقراء منهم؛

– **المحور الاقتصادي**:

إذ يساهم الشمول المالي في تحسين مستوى أداء النشاط الاقتصادي وذلك بسبب زيادة كفاءة وفعالية الخدمة المالية، زيادة القدرة على تعبئة المدخرات الوطنية، مساعدة الأعوان الاقتصاديين على التحكم في العمليات الإدارية، عقلنة وترشيد اتخاذ القرارات.

– **محور الاستراتيجي**:

و عملت العديد من الدول بإدراج الشمول المالي كهدف من أهداف الإستراتيجية القوية بسبب التحديات الكبيرة من الجهات الرقابية التي نجمت جراء التطورات ، إذ تمثلت بالنظر في كيفية الموائمة بين الشمول المالي لهدف استراتيجي جديد وبين الأهداف الثلاثة الأخرى المتعارف عليها "الاستقرار المالي، النزاهة المالية، الحماية المالية للمستهلك."

[1] Ozili, peterson k, optimal Financial inclusion, Munich personal Repec archive, 2020, p 4.

كما ان أهمية تعزيز الشمول المالي والوصول إلى الخدمات المالية سينعكس إيجابا على البنية الاقتصادية والسياسية على حد سواء، إذ يمكن تلخيص أثار زيادة مستويات الشمول المالي بالمحاور الرئيسية التالية:[1]

– تعزيز جهود التنمية الاقتصادية :

أثبتت العديد من الدراسات التطبيقية وجود علاقة طردية بين مستويات الشمول المالي ومستويات النمو الاقتصادي، فعلى سبيل المثال إن الوصول للتمويل الماكروي "تمويل المشاريع المتناهية الصغر" يزيد فرصة توظيف أشخاص من خارج عائلة صاحب المشروع بنسبة ،50%كما يسهم استخدام القنوات الالكترونية في دفع المعونات الاجتماعية إلى تخفيض تكلفتها على الحكومة بمستويات تقارب ،80%كما يسهم توسيع انتشار استخدام الخدمات المالية والوصول لها في انتقال المزيد من المنشآت الصغيرة من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي؛[2]

– تعزيز استقرار النظام المالي:

إن زيادة استخدام الخدمات المالية سيسهم بالتأكيد في تعزيز استقرار النظام المالي، "أظهرت إحدى الدراسات أن زيادة نسبة السكان الذين لديهم وصول لخدمات الودائع المصرفية بنسبة 10%سيقلل من مستويات سحب الودائع في الأزمات المالية بنسبة ،"8%أظهرت دراسة للبنك الدولي أن الدول ذات مستويات الشمول المالي الأكبر أقل عرضة لحدوث التقلبات السياسية؛

– تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم :

[1] مكيد علي ، وليد فرجاني ، دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر دراسة قياسية للفترة 2004-2017، مداخلة بالملتقى الوطني حول صناعة التكونولوجيا المالية و دورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية ، يوم 28 سبتمبر 2019 بكلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة يحيى فارس ، المدية ، الجزائر ، ص06.

[2] مكيد علي ، وليد فرجاني ، المرجع اليابق ، ص06.

أظهرت الدراسات التي تبحث في فائدة توسيع انتشار الشمول المالي على مستوى الأفراد، أن تحسين قدرتهم على استخدام النظام المالي ستعزز قدرتهم على بدء أعمالهم الخاصة، والاستثمار في التعليم، بالإضافة لتحسين قدرتهم على إدارة مخاطرهم المالية وامتصاص الصدمات المرتبطة بالتغيرات المالية؛

– أتمتة النظام المالي :

يتطلب توسيع انتشار الخدمات المالية وزيادة معدلات استخدامها المزيد من أتمتة لهذه الخدمات، إن زيادة الاعتماد على الخدمات المالية الالكترونية خاصة فيما يتعلق بالمدفوعات سيفيد كل من المرسل والمستقبل والمؤسسات المالية التي تقدم هذه الخدمات، بحيث تصل المدفوعات بسرعة أكبر، وبتكلفة أقل، كما ستفيد النظام المالي من خلال تحسين القدرة على متابعة حركة الأموال ومراقبتها لتقليل مستويات الجرائم المالية والعمليات المتعلقة بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب، كما أن أتمتة المدفوعات المختلفة ستخلق فرصة لدخول المزيد من الأفراد في عداد مستخدمي النظام المالي الرسمي.

الفرع الرابع: أهداف الشمول المالي :

في الآونة الأخيرة ظهر اهتمام عالمي بالشمول المالي، ولقد إنشاء مؤتمرات وتحالفات ومؤسسات عالمية للتنسيق والعمل ضمن آليات مشتركة وأهداف واضحة للوصول إليه، ومن الناحية العربية هناك اهتمام كبير من عدد من المنظمات والمؤسسات واتحادات للمصارف، ويرى البنك الدولي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء أن بناء نظام شامل هو الطريقة الوحيدة للوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخل وفيما يلي نعرض أهداف الشمول المالي كالتالي:[1]

– تعزيز وصول كافة فئات وشرائح المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، وتعريف الزبائن بأهمية تلك الخدمات وكيفية الحصول عليها ومميزاتها وتكاليفها وكيفية تحسين ظروفهم وواقعهم الاجتماعي والاقتصادي.

[1] طرفية خديجة ،كرم بسرى ، المرجع السابق ، ص15.

– تشجيع المواطنين على الادخار واستثمار الأموال بالطرق المثلى وذلك من خلال إعداد برنامج موجه لفئات المجتمع لتعزيز ثقافة الادخار والاستثمار لديهم، وكذلك تحفيز التنافس بين مزودي الخدمات المالية لتقديم منتجات ادخارية واستثمارية تتناسب مع فئات المجتمع المختلفة على سبيل المثال برنامج الحساب لكل مواطن.

–تقليص الفجوة في الوعي والتثقيف المالي لدى فئات المجتمع المختلفة من خلال تعاون كافة الإطراف المشاركة بالإستراتيجية من خلال تغيير المناهج التعليمية بمواد أو مواضيع نوعية مالية، أو من خلال برامج ثقافية توعية مختلفة تعالج تدني المستويات الثقافية، حيث يجب أن تضمن برامج التوعية المالية شمول جيل المستقبل من الأطفال والشباب بحملات التوعية والتثقيف المالي.

إن حفاظ البنك على قاعدة عملائه الحالية واستقطاب عملاء جدد مرتبط بمدى قدرته على توفير تشكيلة متنوعة من الخدمات المالية المصرفية ذات جودة عالية تتناسب مع طبيعة الاحتياجات والقدرة المالية لهؤلاء العملاء، مما يدل على اهتمام البنك بتجسيد سياسة تسويقية فعالة وناجعة ومؤثرة ومنتجة تساير ظروف السوق المتغير باستمرار، القائمة على دراسة العلاقة بين الخدمات المقدمة ومتطلبات العملاء.

– الحد من مخاطر مزودي الخدمات والمنتجات المالية الذين يعملون خارج إطار النظام المالي الرسمي، وبالتالي تعزيز قدرات وإمكانيات النظام الرسمي وضبط عرض الخدمات والمنتجات المالية وفق الأسس والتشريعات النافذة والمعايير الدولية.

المطلب الثاني: ابعاد الشمول المالي و مؤشراته

خلال العقد الماضي توصلت جهود المنظمات الدولية المهتمة بالشمول المالي في البحث والتطوير إلى التوافق على مؤشرات وابعاد رئيسية مقبولة، في هذا السياق اقترحت مجموعة العمل المعنية بيانات الشمول المالي التابعة للتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) الشروط الأساسية التالية عند بناء مؤشرات الشمول المالي .

- الفائدة الملائمة: لوضع السياسات الوطنية للشمول المالي.
- التوازن: في تناول جانبي العرض (الوصول إلى خدمات) والطلب (استفادة منها).

• البراغمانية: الاعتماد على المتاح من البيانات تقليصا للتكلفة والجهد.

• المرونة: احترام خصوصيات وظروف كل بلد عند اختيار المؤشرات.

•الطموح: إعتماد مؤشرات بديلة.[1]

الفرع الأول: ابعاد الشمول المالي

اولا: أبعاد الشمول المالي حسب مجموعة العشرين (G20)

وفي قمة لوكاس (LOS Capos) مدينة بولاية باجا كاليفورنياسور في المكسيك ، المعتقدة في 2012 ثبتت مجموعة العشرين (G20) توصية منظمة الشراكة العالمية من اجل الشمول المالي (GPFI) لدعم جهود بيانات موثوقة حول الشمول لمالي دوليا ومحليا ، وأقرب مجموعة أساسية من المؤشرات تنصب على قياس ثلاثة ابعاد رئيسية ، ويشتمل كل بعد من هذه الأبعاد مجموعة مؤشرات تتمثل في :[2]

• **سهولة الحصول على الخدمات المالية:**

تشير الى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية.

وتتطلب تحديد مستويات الوصول الى تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل التكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية، الفروع واجهزة الصداقة، ومن بين مؤشرات قياس بعد الوصول الى الخدمات المالية:

– عدد اجهزة الصداق الآلي لكل 1000كيلو متر مربع.

– حسابات النقود الالكترونية

[1] ايمن بوزانة ، وفاء حمدوش ، واقع تأثير سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية ، مجلة دراسات العدد الاقتصادي ، المجلد 12 ، العدد 01 ،جامعة عنابة ، الجزائر ، 2021 ، ص 76

[2] بن حليمة خولة ، جدي سهام ، دور البنوك الاسلامية في تعزيز الشمول المالي بنك السلام –الجزائر–، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي و بنكي ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، الجزائر ، 2021-2022، ص 14.

– مدى الترابط بين نقاط التقديم

– النسبة المئوية للإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية

• **استخدام الخدمات المالية:**

تشير الى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، ومن مؤشرات قياسها:

– نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الاقل كحساب وديعة ومنتظم.

– نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الاقل كحساب إئتمان منتظم.

عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد.

– عدد معاملات الدفع غير الهاتف.

– نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت.

– نسبة الشركات المتوسطة او الصغيرة التي لديها قروض قائمة.[1]

• **جودة الخدمات المالية:**

– المعرفة المالية

– السلوك المالي

– متطلبات الشفافية

– حل النزاعات

ثانيا: ابعاد الشمول المالي حسب منهجية البنك الدولي (WB):

[1] بن حليمة خولة ، جدي سهام ، المرجع السابق ، ص 15.

نذكر فيما يلي أهم أبعاد الشمول المالي حسب منهجية البنك الدولي:[1]

- **استخدام الحسابات المصرفية:**

– الغرض من الحسابات شخصية أو تجارية.

– عدد المعاملات الايداع والسحب.

– طريقة الوصول إلى الحسابات المصرفية مثل أجهزة الآلي فروع البنك.

- **الادخار:**

– النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام المؤسسات المالي الرسمية مثل البنوك ومكاتيب البريد وغيرها.

– النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام مؤسسة توفير غير رسمي او اي شخص خارج الاسر.

– النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلاف ذلك على سبيل المثال في المنزل خلال 12 شهر الماضية.

- **الاقتراض:**

– النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بتأمين أنفسهم.

– النسبة المئوية للبالغين الذين يعملون في الزراعة والغابات او صيد الاسماك ويقومون بتأمين انشطتهم محاصيلهم ومواشيهم ضد الكوارث الطبيعية.

ثالثا: أبعاد الشمول حسب صندوق النقد العربي (AMF):

تتمثل ابعاد الشمول المالي وفق منهجية صندوق النقد العربي (AMF) في:[1]

[1] بن حليمة خولة ، جدي سهام ، المرجع السابق ، ص 16.

- **حساب الاقتراض:**

تتمثل في نسبة عدد المقترضين من لبنوك التجارية أو أي مؤسسة مالية للإنشاء مشاريع تجارية أو توسيع مشاريع قائمة إلى إجمالي عدد السكان البالغين، وتبلغ هذه النسبة 26.6بالمئة في الدول المتقدمة وعلى مستوى العالم 11.2بالمئة وعلى المستوى العربي سجلت البحريين أكبر نسمة 25.2بالمئة.

- **حسابات الإيداع:**

تمثل نسبة عدد الحائزين على حسابات ادخار بالنسبة للإجمالي السكان البالغين ويسجل على المستوى العالمي 14بالمئة في حين سجلت ليبيا (على المستوى العربي) أكبر نسبة 29بالمئة وحوالي 13 بالمئة بالجزائر.[2]

الفرع الثاني: مؤشرات الشمول المالي :

1-المؤشر العالمي للشمول المالي :تقوم مجموعة البنك الدولي بإجراء العديد من الدراسات المسحية العالمية التي تهدف إلى الحصول على بيانات شاملة ونظرة مستقبلية، تساعد في تعميم الخدمات المالية وتعد قاعدة الشمول المالي والمسمات (قاعدة بيانات) المصدر الأكثر موضوعية في مجالها، وتتعلق قاعدة البيانات هذه بمؤشرات محدثة عن إمكانية الحصول على الخدمات المالية الرسمية والغير رسمية وإستخدامها، وتحتوي أيضا على بيانات إضافية عن إستخدام التكنولوجيا المالية، بما في ذلك إستخدام الهواتف المحمولة والإنترنت لإجراء المعاملات المالية،وسنفصل في هذا المؤشر كما يلي[3]:

---

[1]بن حليمة خولة ، جدي سهام ، المرجع السابق ، ص 17.

[2]أسماء دردور ، سعيدة حركات ، قياس اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 باستعمال نموذج ARDL مجلة الاستراتيجية و التنمية ، المجلد 10 ، العدد 04، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي ، الجزائر جويلية 2020، ص 76.

[3]مايسة طهير، أثر تبني تكنولوجيا الهاتف البنكي في تعزيز الشمول المالي في الجزائر –دراسة حالة بعض البنوك العمومية وكالات أم البواقي Badr; BEA; BNA; CNEP ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات ماستير أكاديمي، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، ،2021، ص 23

أ- تاريخ المؤشر العالمي للشمول المالي :صدرت النسخة الأولى لمؤشر الشمول المالي العالمي عام 2011وتم إصدار النسخة الثانية في عام ،2014تتضمن بيانات عام ،2015وفي حين صدرت النسخة الأخيرة وهذا العام 2012ويتضمن البيانات المتعلقة بعام 2012حيث أضحت مستعملة على نطاق واسع، كما أصبحت مقبولة كأداة مرجعية، يمكن تطبيقها على البلدان والمناطق.

ب-حدود بيانات البنك الدولي للمؤشر العالمي للشمول المالي :تجدر الإشارة إلى أن البيانات التي يوفرها البنك الدولي يمكن أن تكون ممثلة على مستوى الدول، وبالتالي يمكن إستغلالها للحصول على مؤشر عام للشمول المالي حسب الفئات الإجتماعية والإقتصادية، وذلك بسبب الضعف العددي للعينة، إضافة إلى أن البيانات المتوفرة لاتمكن الباحث من الوقوف على معوقات النفاذ إلى الخدمات التالية (جانب الطلب)، كما أن هناك نقص بصفة عامة في البيانات بالنسبة لبعض الدول.[1]

وعليه فإن هدف الدراسة هو التعرف على واقع الشمول المالي على المستوى العالمي فإن نتائج الدراسة ستكون واقعية ومعبرة إلى حد كبير وتعكس الواقع المتعلق بالنسبة للأشخاص والشركات التي تستخدم الخدمات المالية في دول ومناطق العالم، ومنها المنطقة التي تضم الدول العربية.

2-مؤشر المعرفة العالمي: أطلق مشروع المعرفة العربية "مؤشر المعرفة العربي" من قبل مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو يعكس إلى حد أقصى يمكن "المعرفة من منظور التنمية" في المنطقة العربية، بما يراعي خصوصيات المنطقة العربية وسياقاتها الثقافية وإحتياجاتها وتحدياتها التنموية كما يؤخذ في الإعتبار دور الشباب العربي كأحد أهم العناصر اللازمة لبناء مجتمعات المعرفة، وسع المؤشر الآن نطاق تغطيته ليشمل 131دولة من جميع أنحاء العالم، وتجدر الإشارة إلى أنه تم نشر مؤشر المعرفة العربي في عامي 2014و 2012وفي عام 2012تم إطلاق مؤشر المعرفة العالمي، وهو المؤشر الوحيد الذي يقيس المعرفة على المستوى العالمي، حيث يبين الدور الإستراتيجي للمعرفة وأهمية توفير الأدوات المنهجية لقياسها وحسن إدارتها، هذه الأدوات هي

[1] طرفاوي شيخ ، رابة أمينة ، دور الشمول المالي في تحسين جودة الخدمة البنكية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري B NA ، مذكرة ماستر في العلوم المالية و المحاسبة تخصص مالية و بنوك ، جامعة ابن خلدون ، تيارت ، الجزائر ، 2021-2022،ص20.

(التعليم قبل الجامعي، التعليم التقني والتدريب المهني، التعليم العالي والبحث العلمي والتطوير والإبتكار، التكنولوجيا والمعلومات والإتصالات، الإقتصاد، البيئات.[1]

3-مؤشر محو الأمية المالي: المواطن بحاجة إلى الحد الأدنى من الثقافة لإدارة الأمور المالية وهو في ذلك

شبيه بالحد الأدنى من الثقافة الطبية، ولقد أدركت الدول المتقدمة أهمية نشر الثقافة المالية بين مواطنيها وجعلتها مسؤولية الجميع ففي أمريكا أسس الكونجرس عام 2003لجنة عرفة بإسم "لجنة التعليم والثقافة المالية". الإستراتيجية القومية للثقافة المالية، كما يقوم المصرف المركزي بالمساهمة مع المصارف التجارية والوزارات المتخصصة ومؤسسات المجتمع المدني بتقديم برامج عدة متخصصة لنشر الثقافة الماليةمحو الأمية مصطلح واسع يشمل مفاهيم تتراوح بين الوعي المالي والمعرفة بما في ذلك المنتجات المالية، المؤسسات، المفاهيم والمهارات مثل القدرة على حساب مدفوعات الفائدة المركبة والقدرة المالية بشكل عام من حيث إدارة الأموال والتخطيط المالي بالنسبة لمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية يشكل محو الأمية المالية المزيد من الوعي والمعرفة، المهارات، المواقف والسلوكيات اللازمة لإتخاذ قرارات مالية سليمة، وفي نهاية المطاف تحقق ما يعرف بالرفاهية المالية الفردية.[2]

المطلب الثالث : تحديات تطبيق الشمول المالي و اساسيات تعزيزه

الفرع الاول : تحديات تطبيق الشمول المالي

يواجه تطبيق الشمول المالي تحديات عديدة أهمها الآتي:[3]

[1]رجب جلال الدين، **إحتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية**، صندوق النقد العربي الإمارات العربية المتحدة، 2018، ص 12.

[2]طرفاوي شيخ ، رابة أمينة ، المرجع السابق ،ص21-22.

[3]تقي الدين بن عرفة ، مريم بربرش ، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي ، دراسة حالة جامعة العربي التبسي ، مذكرة ماستر في المالية و المحاسبة تخصص مالية المؤسسة ، جامعة العربي التبسي ، تبسة ، 2018-2019، ص 20.

– النظام الاقتصادي الحالي، الذي يعمل على أن تنتهي القوة الاقتصادية في أيدي اقلية تعيش حياة فوق الرفاهية، بينما يعاني البقية من أجل البقاء على قيد الحياة.

– الحروب والصراعات، حيث يعاني العالم اليوم من الصراعات العديدة وفي اغلب مناطق العالم، حيث يرى

أن منطقة الشرق الأوسط قد تعدت الحروب والصراعات فيه مخلفة بذلك الفقر والمجاعة، فمن الحرب في سوريا واليمن، الى الصراعات في العراق، إلى الأوضاع السياسية الغير مستقرة في مصر وتونس وليبيا، حيث في الحرب لا يمكن التفكير في الشمول المالي بل يكون كل التركيز على توفير الأسلحة للقوات أو المجموعات المتحاربة ومحاولة البقاء حيا.

– من أحد أ هم أسباب عدم الشمول المالي هو أن معظم الأسر الفقيرة لا تتعامل بشكل كامل مع الاقتصاد النقدي، أي انهم يستخدمون النقود والأصول المادية كالمجوهرات أو الأسهم او تقديم القروض النقدية بشكل منة ومكلفة غير رسمي أو أخذ القروض النقدية بشكل غير رسمي من مقربي الأموال هذه الطريقة غير امنة ومعقدة الاستخدام.

– الأزمة المالية العالمية التي ساهمت بشكل كبير في تراجع المعونات والمساعدات المقدمة إلى البلدان الفقيرة ومن بينها المساعدة في الوصول إلى التمويل وأدت إلى حذر المؤسسات المالية والمستثمرين في ما يخص قدرة العملاء على رد القروض مما زاد من صعوبة حصول الفقراء على سيولة عن طريق البنك.

– أسباب من جانب الطلب، حيث أصبح هناك تدني في مستوى الوعي الاستهلاكي، وكذلك انخفاض مستويات محو الأمية، وانخفاض مستوى ثقة المستهلك.

– عدم توفر محددات الشمول المالي من القراءة والكتابة والعمل فالأمية تؤدي إلى الجهل بالحقوق والتسهيلات المتاحة للمواطن، وبتالي تؤدي إلى الاستبعاد المالي، والبطالة هي عدم قدرة الحكومة على تقديم فرص عمل بالنسبة للقادرين على العمل، وعدم توفر عمل يعني عدم توفر دخل وبالتالي عدم توفر إمكانية الوصول إلى التموين.

– تفشي الفساد والمحسوبية حتى في مؤسسات القطاع الخيري حيث وصل الفساد والمحسوبية إلى القطاع الخيري في بعض الدول الفقيرة وبالتالي لا يستفيد أشد الفقراء بأسا من الخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات.[1]

الفرع الثاني : الركائز الأساسية لتعزيز الشمول المالي :

1–دعم البنية التحتية المالية:

يعد توفير بنية مالية تحتية قوية لتلبية متطلبات الشمول المالي أحد أهم الركائز الأساسية لتحقيق بيئة ملائمة له، ويتعين تحديد أولويات تجهيز هذه البنية التحتية لتعزيز النمو الاقتصادي وتيسير وصول المواطنين للخدمات المالية، وتتضمن تلك الأولويات ما يلي:[2]

أ– بيئة تشريعية:

توفير بيئة تشريعية ملائمة بما يدعم مبدأ الشمول المالي من خلال إصدار وتعديل التعليمات واللوائح التي تنظم ما سلف من أولويات.

ب– الانتشار:

تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال التوسع في شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية والاهتمام بإنشاء فروع أو مكاتب صغيرة لمقدمي الخدمات بالأخص للتمويل متناهي الصغر. ذلك بالإضافة إلى إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية، مثل وكلاء البنوك، خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع، الصرافات الآلية، خدمات التأمين والأوراق المالية وغيرها وفقا لتشريعات الدولة.

ت–تطوير نظم الدفع والتسوية:

[1] تقي الدين بن عرفة ، مريم بربرش المرجع السابق ، ص 21.

[2] عمار حميمد ، نوح بوعروج ، دور بنك الجزائر في تعزيز الشمول المالي دراسة مقارنة بين الجزائر و الدول العربية خلال الفترة 2008-2017 ، مذكرة ماستر في العلوم المالية و المحاسبة ، تخصص مالية مؤسسة ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر ، 2019-2020، ص22.

تطوير نظم الدفع والتسوية القومية لتسهيل تنفيذ العمليات المالية وتسويتها بين المقدمين في الموعد المناسب لضمان استمرار تقديم الخدمات المالية.

ث-الاستفادة من التطورات التكنولوجية: [1]

العمل على تطوير وتحسين الاتصال وتبادل المعلومات من خلال التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية (Services Financial Digital)وكذلك الدفع عبر الهاتف المحمول وذلك لتيسير الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة قليلة وفاعلية عالية.

ج- توفير قواعد بيانات شاملة:

العمل على تفعيل دور مكاتب الاستعلام الائتماني، وإنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى قاعدة بيانات تسجيل الأصول المنقولة، واتخاذ ما يلزم من إجراءات للتأكد من حصول مقدمي الخدمات والعملاء على المعلومات التي يحتاجونها لضمان الشفافية وحماية كل منهم.

2-الحماية المالية للمستهلك:

نظرا لنمو وتطور القطاع المالي وتعقيد المنتجات والخدمات المالية المقدمة للعملاء والتطور الذي شهدته الأدوات المالية الإلكترونية والتوسع في تلك الخدمات، فقد حظي مفهوم حماية المستهلك ماليا باهتمام كبير في الآونة الأخيرة.

وتهدف القواعد الصادرة في هذا الشأن إلى زيادة الثقة في القطاع المصرفي والمالي بهدف تعزيز مبدأ الشمول المالي وبالتالي الاستقرار المالي وذلك من خلال الآتي:[2]

[1] تقي الدين بن عرفة ، مريم بربرش المرجع السابق ، ص 22.

[2] عمار حميمد ، نوح بوعروج ، المرجع السابق ، ص23.

– التأكيد على حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة بالإضافة إلى حصوله على الخدمات والمنتجات المالية بكل يسر وسهولة وبتكلفة مناسبة وجودة عالية.

– توفير المعلومات اللازمة والدقيقة في جميع مراحل تعامل العميل مع مقدمي الخدمات المالية، من خلال

الإفصاح للعملاء عن البيانات بشفافية وبما يكفل اطلاعهم على المزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتج ووضع آلية لإبقاء العملاء على علم بكافة التحديثات والتغييرات التي تطرأ على المنتجات والخدمات بصورة منتظمة.

– إمكانية توفير الخدمات الاستشارية بناءا على احتياجات العملاء ومدي تعقد المنتجات والخدمات المقدمة لهم.

– حماية البيانات المالية للعملاء ووضع آليات رقابة وحماية مناسبة تراعي حقوقهم.

– توفير آليات فعالة للتعامل مع شكاوي العملاء، على أن تكون مستقلة ونزيهة وخاضعة للمساءلة وفعالة وفقا لأفضل الممارسات الدولية وفي التوقيت المناسب.

– توعية وتثقيف العملاء خاصة الفئات المهمشة ومقدمي الخدمات المالية بمبادئ حماية المستهلك ماليا لفهم حقوقهم ومسؤولياهتم والوفاء بالتزاماهتم.

3–تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع:

يعتبر ذلك أهم ركائز تحقيق الشمول المالي من خلال تيسير الحصول على الخدمات المالية والوصول إليها وتقديمها للأفراد والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وبالتالي يقع على عاتق مقدمي الخدمات مهمة تطوير الخدمات والمنتجات المالية، أخدا في الاعتبار ما يلي: [1]

[1] عمار حميمد ، نوح بوعروج ، المرجع السابق ، ص23.

– مراعات احتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين عند تصميم الخدمات والمنتجات لهم قبل طرحها والتسويق لها، بالإضافة إلى ابتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدفع وليس فقط على الإقراض والتمويل.

– التشجيع على المنافسة بين مقدمي المنتجات والخدمات المالية لتوفير المزيد من الخيارات للعملاء ولتعزيز التنافسية بين المؤسسات المالية للحفاظ على الخدمات بجودة عالية وبما يمكن العملاء من الاختيار ما بين المنتجات بسهولة وبتكاليف معقولة وبشفافية.

– تخفيض الرسوم والعملات غير المبررة المفروضة على العملاء وكذا الخدمات المالية غير المناسبة التي تتم مقابل قيام العملاء بدفع عمولات.

– مراعاة ظروف العملاء لدي التعامل معهم وعدم قيام مقدمي الخدمات أو المقرضين باستغلال ظروفهم وإثقالهم بالقروض.

– قيام الجهات الرقابية بمراجعة التعليمات القائمة لتخفيف متطلبات التمويل.

– إتاحة التدريب لموظفي مقدمي الخدمات المالية المتخصصين في هذا المجال.

4–التثقيف المالي:

– يتعين على كل دولة الاهتمام بموضوع التثقيف والتوعية المالية من خلال إعداد إستراتيجية وطنية موجهة لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي، وتطوير هذه الإستراتيجية من قبل عدة جهات حكومية إلى جانب القطاع الخاص، والأطراف ذات العلاقة، وذلك لتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدي المواطنين، وخاصة الفئات المستهدفة التي تحتاج إلى ذلك مثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشباب والنساء.

– يهدف التثقيف المالي إلى إيجاد نظام تعليم مالي متكامل والوصول إلى مجتمع مثقف ماليا يعمل على تعزيز وتطوير مستويات الوعي لدى كافة شرائح اجملتمع، و يملك مهارات تمكنه من فهم

واستيعاب المنتجات والخدمات المالية، حيث يساعد التثقيف المالي المواطنين على اتخاذ قرارات استثمارية سليمة ومدروسة فيما يتعلق بتعاملاتهم المالية المختلفة بأدنى درجات المخاطر. [1]

– كما ينبغي تحقيق التوازن بين المعلومات المتاحة لدى المستهلكين ومقدمي الخدمات المالية، وبالأخص المستهلكين الجدد، حيث يتعين مراعاة قلة خياراهتم في استخدام الخدمات المالية لمساعدهتم على إدراك حقوقهم ومسؤولياهتم، وفي أغلب الأحيان يتم توفير برامج توعية للمستهلك من خلال حملات التوعية العامة التي تستهدف تمكين المستهلكين من اتخاذ قرارات مالية تلاءم احتياجاهتم.

المطلب الثالث : دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي

تلعب التكنولوجيا المالية دورًا هامًا في تسهيل المعاملات المالية، مما يقلل من الجهد والوقت والتكاليف دون التأثير على جودة المنتج المالي. وتساعد هذه التقنيات الحكومات والمنظمات في تقديم الخدمات المالية لأكبر عدد من فئات المجتمع، مما يعزز الشمول المالي. في هذا المبحث، سيتم تناول دور التكنولوجيا المالية في توسيع الاستفادة من الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي، على النحو التالي[2]:

أولًا: التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز فرص الاستفادة من الخدمات المالية

من أبرز إسهامات التكنولوجيا المالية قدرتها على تحقيق أهداف لم تستطع الجهود التقليدية تحقيقها في تعزيز فرص الوصول للخدمات المالية، خاصة للفئات المستبعدة ماليًا.

1. **دور التكنولوجيا المالية في دمج الفئات التي تعاني من الإقصاء المالي**::يُعد الاستبعاد المالي عائقًا أمام تحقيق الشمول المالي، حيث تفرض بعض المؤسسات المالية شروطًا تعجيزية مثل الحد الأدنى للدخل أو رسوم مرتفعة لفتح الحسابات المصرفية. ومع ذلك، أتاحت التكنولوجيا المالية إمكانية فتح

[1] عمار حميمد ، نوح بوعروج ، المرجع السابق ، ص24.

[2] بن ساعد محمد اسلام، بن صخرية محمد زكرياء، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي و اثرها على القطاع المصرفي في الجزائر دراسة ميدانية لعينة من المهنيين الاكاديميين، مذكرة ماستر تخصص إدارة مالية ، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، 2023-2024،ص40.

الحسابات وإدارتها بسهولة، كما وفرت حلولًا بديلة للخدمات التأمينية والائتمانية دون قيود مالية صارمة.

2. **تأثير التكنولوجيا المالية على انتشار الخدمات المالية:** ساهم انتشار الهواتف المحمولة والتقنيات الرقمية في توسيع نطاق الخدمات المالية، مما أتاح فرصًا جديدة للسكان في المناطق النائية والشركات الصغيرة، مع تقليل التكلفة والمخاطر. ومن أبرز هذه التأثيرات:

- تسهيل فتح الحسابات عبر الهويات الرقمية.
- رقمنة المدفوعات وزيادة الاعتماد على الحسابات المصرفية.
- توفير خدمات مالية عبر الهاتف المحمول، مما يسهل الوصول حتى للمناطق البعيدة.
- تحليل بيانات العملاء لتقديم منتجات مالية ملائمة للأفراد غير المشمولين مصرفيًا.

وقد أشار صندوق النقد الدولي إلى أن الخدمات المالية الرقمية عززت الشمول المالي قبل جائحة كورونا، حيث وفرت للأسر محدودة الدخل والشركات الصغيرة فرصًا لم تكن متاحة في النظام المالي التقليدي، مما ساعد في تقليل التكاليف وزيادة فرص التمويل للأفراد والمؤسسات الصغيرة.

ثانيًا: مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي

تساهم التكنولوجيا المالية في تمكين الملايين من الأفراد والشركات الصغيرة عبر تجاوز العقبات التقليدية، مما يسمح بالانتقال نحو الاقتصاد الرقمي، من خلال[1]:

- **نطاق التغطية** :أتاحت القنوات الرقمية المقدمة من البنوك وشركات الاتصالات وصول ملايين الأشخاص إلى المدفوعات، الادخار، التأمين، والاستثمار.

[1]عبد الكريم بوغزالة امحمد، الأخضر بن عمرو، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي،دراسة حالة الجزائر، 2016-2021، الملتقى الدولي الافتراضي ، البيانات الضخمة و الاقتصاد الرقمي كآلية لتحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النامية، التحديات و الآفاق، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي،18 جوان 2022،ص05.

- **معلومات العملاء** :توفر البيانات الرقمية والهويات الإلكترونية المعلومات اللازمة لفتح الحسابات المصرفية وتوسيع الخدمات المالية.

- **السلامة التجارية** :تسهم التكنولوجيا في تقديم خدمات مالية ميسورة التكلفة من خلال الأتمتة، مما يساعد على تحقيق عوائد مستدامة دون رفع التكاليف.

كما لعبت التكنولوجيا المالية دورًا في تطوير الخدمات المصرفية من خلال اعتماد تقنيات متقدمة مثل:

- **البلوكشين** لتعزيز الشفافية وأمن المعلومات.

- **الحوسبة السحابية** لتطوير الخدمات المالية الرقمية.

- **تحليل البيانات الضخمة** لتحسين عمليات التصنيف الائتماني[1] .

- **التقنيات البيومترية** لتعزيز إجراءات "اعرف عميلك" وتحقيق الامتثال للمعايير الدولية.

وباستخدام هذه الأدوات، تساهم التكنولوجيا المالية في تعزيز الاستقرار المالي، تحسين كفاءة الإشراف، وتوسيع دائرة المشمولين ماليًا، مما يسهم في تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة.

[1]عميروش ايمان، قمازي نجوم، مسهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي الرقمي دراسة تجربة دولة كينيا، مجلة ابعاد اقتصادية ، المجلد 13، العدد 01، جامعة فرحات عباس ، سطيف،1، الجزائر، 2023،ص: 131

خلاصة الفصل:

يستعرض هذا الفصل الإطار النظري لمفهومي التكنولوجيا المالية والشمول المالي، من خلال التطرق إلى النشأة والمفاهيم والتطورات المرتبطة بكل منهما. كما يُسلّط الضوء على أبرز النظريات التي تفسر العلاقة بين الابتكار المالي واندماج الأفراد غير المشمولين في النظام المالي الرسمي، مع التركيز على دور الأدوات التكنولوجية الحديثة في تقليص الفجوة المالية وتحسين الوصول إلى الخدمات. ويُبرز الفصل أهمية البيئة التنظيمية والسياسات الداعمة في تعظيم أثر التكنولوجيا المالية على الشمول المالي، مشيرًا إلى أن العلاقة بينهما ليست خطية بل معقدة، وتتأثر بعوامل متعددة كالبنية التحتية الرقمية، الثقافة المالية، ومستوى التنمية الاقتصادية.

الفصل الثاني:

دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي – دراسة تحليلية تطبيقية في السياق الجزائري

تمهيد:

شهد العالم خلال العقدين الماضيين تطورًا هائلًا في مجال التكنولوجيا المالية، التي أصبحت تلعب دورًا محوريًا في إعادة تشكيل القطاع المالي وتحقيق أهداف الشمول المالي. يُقصد بالشمول المالي توفير خدمات مالية ملائمة وبأسعار معقولة لجميع فئات المجتمع، خاصة الفئات المهمشة والفقيرة، بهدف تمكينها من المشاركة الفعالة في الاقتصاد. وفي الجزائر، تشكل التكنولوجيا المالية فرصة واعدة لتجاوز التحديات التقليدية التي تعيق الوصول إلى الخدمات المالية، لا سيما في ظل انتشار الفقر والبطالة والاقتصاد غير الرسمي. بفضل المبادرات الحكومية والبنكية، بات من الممكن استخدام أدوات التكنولوجيا المالية لتوسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية، وتحسين جودة هذه الخدمات. يأتي هذا الفصل لتحليل واقع الشمول المالي في الجزائر، ودراسة أثر التكنولوجيا المالية على هذا الواقع من خلال تقييم المبادرات والتحديات التي تواجه القطاع. كما سيتناول الفصل دراسة تطبيقية تهدف إلى قياس مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، انطلاقًا من مؤشرات دقيقة وتحليل موضوعي للسياق الجزائري.و عليه تم تقسيم هذا الفصل الى :

- **المبحث الأول: تحليل واقع الشمول المالي في الجزائر**
- **المبحث الثاني: قياس أثر التكنولوجيا المالية على الشمول المالي – دراسة تحليلية**

المبحث الأول: مظاهر التكنولوجيا المالية والشمول المالي في الجزائر

يشكل مبحثنا الأول مدخلاً لفهم العلاقة المتشابكة بين التكنولوجيا المالية والشمول المالي في الجزائر. إذ تتجلى أهمية هذا المبحث في دراسة الظواهر والتطورات التي شهدها القطاع المالي نتيجة اعتماد التكنولوجيا الحديثة. كما يسلط الضوء على دور التكنولوجيا في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية لفئات واسعة من المجتمع. ويهدف هذا المبحث إلى تقديم صورة واضحة لمظاهر هذه الظاهرة في السياق الجزائري.و عليه يتضمن المطلب الاول: مؤشرات الشمول المالي في الجزائر و المطلب الثاني: المجالات المستقطبة للتكنولوجيا المالية في العالم والدول العربية ثم المطلب الثالث: المبادرات الحكومية والبنكية في دعم التكنولوجيا المالية و الشمول المالي.

المطلب الاول: مؤشرات الشمول المالي في الجزائر

تسعى الجزائر، على غرار باقي دول العالم، إلى تعزيز الشمول المالي باعتباره ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة. ووفقًا لبيانات البنك الدولي بشأن الشمول المالي، تحتل الجزائر المرتبة 141 عالميًا في هذا المؤشر، وهو ما يعكس الحاجة الملحة إلى تكثيف الجهود وتحسين الوصول إلى الخدمات المالية لكافة شرائح المجتمع.

أولًا: إجراءات بنك الجزائر لتعزيز الشمول المالي

في إطار فعاليات اليوم العربي للشمول المالي بتاريخ 27 أفريل 2020، وتحت شعار "نحو بناء تعليم يُعزز الشمول المالي"، أعلن محافظ بنك الجزائر عن دخول المؤسسة مرحلة جديدة ترتكز على تنفيذ مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى توسيع نطاق الشمول المالي، ويمكن تلخيص أبرز هذه الإجراءات فيما يلي[1]:

1. إدراج الشمول المالي ضمن أولويات السياسات المالية، مع تركيز خاص على فئة الشباب، من خلال إطلاق حملات تحسيسية وتوعوية تُعرف بالمنتجات البنكية والخدمات المالية المتاحة.

[1] خليفة امينة، دور شركات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي – تحليل بعض التجارب الدولية–، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص نقدي وبنكي، جامعة 20 اوت 1955 ، سكيكدة، الجزائر، 2022–2023، ص83.

2. تعزيز الثقافة المالية لدى الشباب، عبر برامج تعليمية تتوافق مع المعايير الدولية، وذلك بهدف ترسيخ المبادئ الأساسية للتمويل والمصرفية وبناء وعي مصرفي سليم.

3. إرساء استراتيجية اتصالية ديناميكية موجهة نحو البنوك والمؤسسات المالية، من أجل إشراكها الفعلي في صياغة السياسات واللوائح التنظيمية الداعمة للشمول المالي.

4. اعتبار الشمول المالي عنصرًا محوريًا في تنمية النشاط المصرفي، ودعمه كأداة فعّالة للنهوض بالاقتصاد الوطني، وهو ما تم التأكيد عليه خلال مختلف اللقاءات التي عقدها البنك.

5. توسيع التغطية الجغرافية للخدمات المالية لتشمل كافة مناطق الوطن، لاسيما تلك التي تعاني من ضعف أو غياب في البنى التحتية المصرفية.

6. تشجيع استخدام الوسائل الرقمية للدفع، مثل البطاقات البنكية، وأجهزة الدفع الإلكتروني(TPE) ، والصرافات الآلية، والكشوفات الحسابية الإلكترونية، بما يُسهم في تقليص الاعتماد على النقد وتحفيز البنوك على الابتكار في منتجاتها لمواكبة التطورات التكنولوجية.

7. تعزيز قدرة البنوك على دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(PME) ، عبر تسهيل حصولها على التمويل والاستشارات، لا سيما فيما يتعلق بدراسة الجدوى وتقييم المخاطر، مع التركيز على تحسين جودة القروض الاستثمارية.

ثانيا: قراءة لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر

عملت الجزائر خلال السنوات الأخيرة على تعزيز الشمول المالي، بهدف ضمان وصول أكبر شريحة ممكنة من المواطنين إلى الخدمات المالية الرسمية. إلا أن النتائج المحققة لم ترقَ إلى مستوى التطلعات، حيث تُظهر البيانات الواردة في الجدول (3) أن استخدام هذه الخدمات لا يزال ضعيفًا نسبيًا.

فقد بلغت نسبة الأفراد الذين يمتلكون حسابًا مصرفيًا في مؤسسة مالية رسمية (لمن تفوق أعمارهم 15 سنة) 42.8%سنة 2017، لترتفع بشكل طفيف إلى 44.1%سنة 2021 .ويُعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات الدالة على مدى تحقيق الشمول المالي.

أما فيما يخص الادخار، فقد ارتفعت نسبة الأفراد الذين قاموا بالادخار في مؤسسة مالية من 11.4%سنة 2017 إلى 16%سنة 2021، وهي نسبة لا تزال دون المتوسط العالمي لنفس السنة والمقدر بـ.30.8%

وفيما يتعلق بالاقتراض، فقد انخفضت نسبة الأفراد الذين اقترضوا من مؤسسة مالية رسمية إلى 3.82%سنة 2021، بعد أن كانت 5%سنة 2017.

أما استخدام المدفوعات الرقمية (سواء لإجراء الدفع أو استلامه)، فقد سجل تحسنًا نسبيًا، إذ بلغت النسبة 33.7%سنة 2021، وهي نسبة لا تزال أقل من متوسط منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي قدر بـ 40.2%في نفس العام.

وتُعزى محدودية مستوى الشمول المالي في الجزائر، مقارنة بالمعايير العالمية، إلى عدة عوامل، من أبرزها : ضعف البنية التحتية التكنولوجية للقطاع البنكي، غياب التنسيق بين البنوك ومتعاملي الهاتف النقال، هشاشة شبكة الاتصالات، والانغلاق الاقتصادي النسبي للجزائر وضعف اندماجها في الاقتصاد العالمي.

الجدول رقم 1: تطور مؤشرات استخدام الخدمات المالية في الجزائر

المؤشر / السنة	2017	2021
نسبة ملكية حسابات لدى مؤسسات مالية ممن تزيد أعمارهم عن 15 سنة	42.8	44.1
نسبة الادخار لدى مؤسسات مالية رسمية في السنة الماضية ممن تزيد أعمارهم عن 15 سنة	11.4	16.0
نسبة الاقتراض لدى مؤسسات مالية رسمية في السنة الماضية ممن تزيد أعمارهم عن 15سنة	5.0	3.8
نسبة القيام بمدفوعات رقمية أو الحصول عليها في السنة الماضية ممن تزيد أعمارهم عن 15 سنة	26.0	33.7

المصدر: بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، قاعدة البيانات العالمية،Findex Global، للاطلاع من خلال الرابط التالي: https://databank.worldbank.org/source/global-financial-inclusion

يُظهر الجدول رقم (4) تطور مؤشرات استخدام الخدمات المالية في الجزائر بين سنتي 2017 و2021، وذلك استنادًا إلى بيانات البنك الدولي) قاعدة البيانات العالمية] (Findex البنك الدولي، Findex Global].

بداية، يُلاحظ تحسن طفيف في نسبة ملكية حسابات لدى مؤسسات مالية للأفراد الذين تتجاوز أعمارهم 15 سنة، حيث ارتفعت من 42.8% سنة 2017 إلى 44.1% سنة 2021، ما يعكس تطورًا محدودًا في الوصول إلى الخدمات المصرفية الرسمية. أما نسبة الادخار لدى مؤسسات مالية رسمية فقد شهدت تطورًا إيجابيًا ملموسًا، مرتفعة من 11.4% إلى 16% خلال نفس الفترة، ما قد يشير إلى ازدياد الثقة في النظام المالي الرسمي أو تحسن الوعي المالي لدى السكان.

في المقابل، سُجّل تراجع في نسبة الاقتراض من مؤسسات مالية رسمية من 5.0% إلى 3.8%، مما قد يعكس صعوبات في الوصول إلى التمويل الرسمي أو تشديد شروط الإقراض، أو ربما ازدياد الاعتماد على مصادر تمويل غير رسمية.

أما المؤشر المتعلق بـ المدفوعات الرقمية، فقد شهد تحسنًا معتبرًا، حيث ارتفع من 26% سنة 2017 إلى 33.7% سنة 2021، مما يدل على تزايد استخدام الوسائل الرقمية في المعاملات المالية، ويعكس تطورًا في البنية التحتية الرقمية وانتشار وسائل الدفع الإلكتروني، وهو مؤشر إيجابي في مسار التحول الرقمي والشمول المالي.

ومن خلال ما سبق يُظهر الجدول تطورًا متفاوتًا في استخدام الخدمات المالية الرسمية في الجزائر، مع تسجيل تقدم ملحوظ في جانب الادخار والرقمنة، مقابل تباطؤ أو تراجع في مؤشرات أخرى كالإقراض.

المطلب الثاني: المجالات المستقطبة للتكنولوجيا المالية في العالم والدول العربية

تُعد التكنولوجيا المالية (FinTech) من أبرز الابتكارات الحديثة التي تهدف إلى تقديم بدائل فعالة للأساليب المالية التقليدية، من خلال تبني أدوات رقمية وتقنيات متطورة لتقديم الخدمات المالية بشكل أكثر كفاءة وسرعة. وقد شملت تطبيقات التكنولوجيا المالية عدة مجالات رئيسية، من أهمها[1]:

1 .تمويل الأفراد والمؤسسات خارج النظام المصرفي التقليدي:

أدى الانتشار الواسع للتكنولوجيا المالية إلى ظهور نماذج تمويل مبتكرة، أبرزها التمويل من نظير إلى نظير (P2P)، الذي يُمثل أحد أشكال اقتصاد المشاركة الحديثة، حيث تُستخدم منصات إلكترونية لربط المقترضين بالمستثمرين مباشرة دون الحاجة إلى تدخل البنوك كوسطاء. وتشير التوقعات إلى أن حجم سوق التمويل P2P على المستوى العالمي سيرتفع من 9 مليارات دولار سنة 2014 إلى 64 مليار دولار بحلول 2050 .

وفي العالم العربي، كانت شركة Beehiveالإماراتية أول من أطلق نموذج التمويلP2P ، حيث وفرت منصة رقمية متطورة لتسهيل الربط بين المقترضين والمقرضين، وتُعد بذلك أول شركة وساطة مالية تعتمد كليًا على التكنولوجيا المالية في المنطقة.

تساهم هذه النماذج في استقطاب فئات غير مخدومة مصرفيًا، مثل الأفراد غير المتعاملين مع البنوك، وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الذين غالبًا ما يواجهون صعوبات في الحصول على التمويل التقليدي. وقد أصبح التمويل الجماعي نموذجًا رئيسيًا في هذا الإطار، إذ يُتيح جمع التمويل من عدد كبير من الأفراد عبر الإنترنت بسرعة وبأقل التكاليف. ومن الأمثلة البارزة:

- منصة **Zoomaal**، التي دعمت مشاريع إبداعية عربية بحوالي 1.7 مليون دولار.
- منصة **Beehive**، التي وفرت في عامها الأول فقط تمويلًا بقيمة 25 مليون درهم إماراتي (حوالي 7 ملايين دولار) لأكثر من 50 مؤسسة صغيرة ومتوسطة.

[1] عبد الحميد ناصر، راضية مصداع، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي وانعكاساتها على القطاع المصرفي، مجلة المدبر ، المجلد 09 ، العدد 03، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2022، ص 12-13.

- منصة **Liwwa**، التي تأسست في جامعة هارفارد وركزت على التمويل الجماعي المتوافق مع الشريعة في الأردن، إذ قدمت قروضًا بلغت 1.6 مليون دولار في عام واحد.
- منصة **MoneyFellows**المصرية، التي توفر خدمة الاقتراض المباشر دون الحاجة للبنوك، وتبني سجلات ائتمانية استنادًا إلى سلوك المستخدمين المالي.

تُمثل هذه المنصات **بدائل تمويلية حيوية** لدعم نمو قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الذي يُعد من أعمدة الاقتصاد في الدول النامية.

2 .منصات مقارنة العروض التمويلية:

توفر التكنولوجيا المالية أدوات مقارنة متقدمة تتيح للمستخدمين الاطلاع على مختلف عروض القروض والتمويل، مع توضيح مزايا وتكاليف كل خيار. من أبرز هذه المنصات موقع Compareit4me، الذي يسمح بمقارنة الحسابات المصرفية، القروض، والتأمينات، ويسهم في تعزيز الشفافية وخفض التكاليف الزمنية والمالية، وقد حصل على تمويل قدره 6 ملايين دولار ويوظف حوالي 40 موظفًا .

3 .التداول الرقمي وإدارة الاستثمارات:

أتاحت منصات التداول الإلكترونية المبتكرة إمكانية التداول في الأسواق المالية بشكل فوري عبر الإنترنت، إلى جانب شبكات التداول الاجتماعي التي تتيح للمستثمرين مراقبة وتحليل استراتيجيات نظرائهم. كما تقدم هذه المنصات **خدمات استشارية آلية** (Robo-Advisors)تعتمد على الخوارزميات والذكاء الاصطناعي، مما يوفر بديلًا منخفض التكلفة عن المستشارين الماليين التقليديين.[1]

4 .الدفع الإلكتروني وتحويل الأموال:

شهد مجال المدفوعات تطورًا ملحوظًا مع انتشار الهواتف الذكية، إذ أصبح الدفع باستخدام الهاتف المحمول وسيلة مفضلة لدى المستخدمين بفضل سهولته وسرعته وأمانه. على سبيل المثال، في أكتوبر 2014، بلغت

[1]عبد الحميد ناصر، راضية مصداع، المرجع السابق، ص 14-15

نسبة مستخدمي الهواتف المحمولة الذين أجروا مشتريات عبر الجوال 65% في الصين، مقابل 17% فقط في الولايات المتحدة (تقرير بيرفورت 1924، 2019). ومن الشركات الرائدة في هذا المجال:

- **Madfooat.com** الأردنية، المتخصصة في تسديد الفواتير إلكترونيًا.
- **Beam Wallet** الإماراتية، التي تقدم خدمات الدفع غير النقدي عند التسوق.

كما ساهم ظهور نموذج "الوكيل البنكي" في توسيع نطاق الخدمات المصرفية، من خلال التعاون مع متاجر البيع بالتجزئة لتقديم خدمات التحويل المالي، مما خفّض التكاليف وساهم في الوصول إلى المناطق النائية.

5 .التجارة العابرة للحدود وتحويلات العاملين بالخارج:

ساهمت الحلول المالية المبتكرة مثل العملات الرقمية، وتقنية **البلوك تشين**(**Blockchain**) ، ومنصات التمويل من نظير إلى نظير في تقديم آليات أكثر كفاءة وشفافية لتحويل الأموال عبر الحدود، مقارنة بالنظم التقليدية التي تعتمد على علاقات المراسلة المصرفية، ما يساعد على مواجهة التحديات الناتجة عن تراجع هذه العلاقات في بعض الدول .

6 .تعزيز الشمول التأميني:

أدى انتشار التكنولوجيا المالية إلى ظهور نموذج "التأمين فائق الصغر"، حيث يتم تقديم خدمات تأمينية بسيطة ومنخفضة التكلفة عبر الهواتف المحمولة، خصوصًا في المناطق التي لا تصلها خدمات التأمين التقليدي. ومن أبرز الشركات في هذا المجال **DEMOCRANCE** الإماراتية، التي تعمل على ربط شركات التأمين الكبرى بمزودي خدمات الهاتف المحمول لتقديم حلول تأمينية فعالة[1].

المطلب الثالث: المبادرات الحكومية والبنكية في دعم التكنولوجيا المالية و الشمول المالي

أولا: الجهود الوطنية المبذولة لدعم الشمول المالي في الجزائر

[1] عبد الحميد ناصر، راضية مصداع، المرجع السابق ، ص 16.

يسعى بنك الجزائر، باعتباره السلطة النقدية المركزية في البلاد، إلى تعزيز الشمول المالي من خلال أربعة محاور استراتيجية رئيسية، وهي :تطوير البنية التحتية المالية، حماية مستهلكي الخدمات المالية، تطوير منتجات وخدمات مالية ملائمة، وتعزيز التوعية والتثقيف المالي .وفيما يلي توضيح لأحد هذه المحاور الأساسية:

1 .دعم البنية التحتية المالية

يُعد تعزيز البنية التحتية المالية إحدى الركائز الجوهرية لتحقيق الشمول المالي، إذ يعمل بنك الجزائر على توفير منظومة مالية متكاملة تُمكّن الأفراد والمؤسسات من الوصول السهل والآمن إلى مختلف الخدمات المالية. ويتطلب ذلك تحديد أولويات واضحة تهدف إلى تحفيز النمو الاقتصادي وتوسيع قاعدة المستفيدين من هذه الخدمات. وتتمثل أبرز هذه الأولويات فيما يلي:

أ–تهيئة البيئة التشريعية :يولي بنك الجزائر أهمية كبيرة لإرساء بيئة تنظيمية مواتية تدعم الشمول المالي، من خلال إصدار وتحديث الأطر القانونية والتنظيمية التي تضبط نشاط المؤسسات المالية. ومن أبرز هذه التشريعات القانون رقم 09-23 المؤرخ في 21 جوان 2023 (03 ذو الحجة 1444 هـ)، الذي يمثل الإطار القانوني المنظم للعمل المصرفي والنقدي في الجزائر، حيث يحدد مهام وصلاحيات بنك الجزائر، وينظم تشكيل المجلس النقدي والمصرفي، بالإضافة إلى تحديد صلاحيات اللجنة المصرفية.

ب–تعزيز الانتشار الجغرافي :يسعى بنك الجزائر إلى توسيع شبكة مقدمي الخدمات المالية في مختلف أنحاء الوطن، من خلال فتح فروع جديدة، وإنشاء نقاط وصول متعددة مثل: وكلاء البنوك، خدمات الهاتف المصرفي، نقاط البيع، أجهزة الصراف الآلي، وخدمات التأمين، بما يتماشى مع التشريعات المعمول بها. كما يشجع البنك على الاستفادة من التحول الرقمي عبر تطوير أنظمة الدفع الحديثة وتوسيع نطاق الخدمات المالية الرقمية، لما لها من دور محوري في تحقيق الشمول المالي.

الجدول رقم 2: تطور القطاع البنكي الجزائري (عدد البنوك النشطة– الوكالات) خلال 2014–2021

	2014		2015		2016		2017		2018		2019		2020		2021	
	النشطة	الوكالات	النشطة	الوكالات	النشطة	الوكالات	النشطة	الوكالات	النشطة	الوكالات	النشطة	الوكالات	النشطة	الوكالات	النشطة	الوكالات
البنوك	**20**	**1445**	**20**	**1469**	**20**	**1489**	**20**	**1501**	**20**	**1525**	**20**	**1551**	**20**	**1575**	**19**	**1603**
البنوك العمومية	6	1113	6	1123	6	1134	6	1142	6	1155	6	1172	6	1185	6	1202
البنوك الخاصة	14	332	14	346	14	355	14	359	14	370	14	379	14	390	13	401
المؤسسات المالية	**9**	**86**	**9**	**87**	**9**	**88**	**8**	**94**	**8**	**92**	**8**	**91**	**8**	**96**	**8**	**97**
المؤسسات المالية العمومية	6	77	6	78	6	79	6	77	6	76	6	75	6	79	6	97
المؤسسات المالية الخاصة	3	9	3	9	3	9	2	17	2	16	2	16	2	17	2	18
المجموع	**29**	**1531**	**29**	**1556**	**29**	**1577**	**28**	**1595**	**28**	**1617**	**28**	**1642**	**28**	**1671**	**27**	**1700**

المصدر: بالاعتماد على مريم كردوسي ، المرجع السابق، ص239.

انطلاقًا من معطيات الجدول، يُلاحظ أن الجزائر شهدت تطورًا طفيفًا في عدد البنوك النشطة والوكالات البنكية خلال سنة 2021، حيث بلغ عدد البنوك والمؤسسات المالية النشطة إلى غاية نهاية ديسمبر 2021 ما مجموعه 27 بنكًا ومؤسسة مالية، جميعها تتخذ من العاصمة الجزائر مقرًا اجتماعيًا لها، وتوزّعت حسب طبيعة نشاطها ما بين بنوك عمومية وخاصة.

وقد وصلت شبكة الوكالات البنكية إلى 1603 وكالة، منها 1202وكالة تابعة للبنوك العمومية، و 401وكالة تابعة للبنوك الخاصة، في حين بلغ عدد وكالات المؤسسات المالية 97وكالة .وبذلك بلغ إجمالي عدد وكالات النظام البنكي والمؤسسات المالية في الجزائر حوالي 1700 وكالة سنة 2021، مقارنة بـ 1671 وكالة سنة 2020، وهو ما يمثل زيادة طفيفة تعكس ديناميكية محدودة في توسيع شبكة الخدمات المالية.

ويُعد هذا التطور الإيجابي مؤشرًا على الجهود المشتركة بين السلطات العمومية وبنك الجزائر خلال سنة 2021، والتي جاءت في إطار مواجهة تداعيات الأزمة الصحية الناجمة عن جائحة كوفيد-19، ومحاولة تعزيز مبدأ الشمول المالي من خلال توسيع الوصول إلى الخدمات البنكية وتقريبها من مختلف فئات المجتمع.

كما يلتزم البريد الجزائري، في اطار السياسة القطاعية، دائما بتقديم خدمة عامة عالية الجودة والتقرب من المواطنين، وفي هذا السياق لا يزال عدد مكاتبها كما هو مبين :

الجدول رقم 3: تطور عدد مكاتب البريد خلال 2014-2022

المؤشرات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
عدد مكاتب البريد	3633	3678	3755	3824	3907	4000	4057	4106	4189
عدد مكاتب البريد في الخدمة	3533	3 3585	3654	3743	3811	3862	3984	4055	4143
عدد مكاتب البريد خارج	167	186	152	314	545	279	143	149	234

الخدمة									

المصدر : بالاعتماد على تقرير وزارة البريد و المواصلات خلال 2022 .
https://www.mpt.gov.dz/wp-content/uploads/2023/04

يتضح من بيانات الجدول أعلاه أن البنية التحتية لقطاع البريد في الجزائر شهدت تطورًا تدريجيًا وإيجابيًا خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2022، حيث سجل عدد مكاتب البريد نموًا مستمرًا منذ سنة 2014. وبلغ عدد هذه المكاتب 4189مكتبًا بنهاية سنة 2022، مقارنة بـ 4106مكاتب في سنة 2021، أي بزيادة قدرها 83مكتبًا جديدًا خلال عام واحد.

ومن الجدير بالذكر أن عدد المكاتب البريدية العاملة فعليًا يقدّر بـ 4143 مكتبًا، أي ما يعادل حوالي 98.9% من إجمالي المكاتب .أما المكاتب المتبقية فهي إما مكاتب جديدة لم تُفتتح بعد، أو مغلقة مؤقتًا لأغراض الترميم وإعادة التهيئة.

وقد ساهمت عدة مبادرات إصلاحية وتحديثية في تعزيز جودة الخدمات المالية البريدية، من أبرزها:

- رقمنة خدمات البريد،
- توسيع شبكة الصرافات الآلية التي تجاوز عددها 1900 جهاز،
- انضمام مؤسسة بريد الجزائر إلى شبكة التجميع النقدي(Switch Monétique) ،
- إتاحة التبادل بين البطاقات البنكية والبطاقة الذهبية.

تُعد هذه الخطوات مؤشرات مهمة نحو تحسين وتوسيع قاعدة الشمول المالي. كما يُنتظر أن يعرف عدد مكاتب البريد زيادة أكبر خلال السنوات القادمة، مدعومًا بالاتفاقية الموقعة بين وزارة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية ووزارة السكن والعمران، والتي تنص على تخصيص مساحات لإنشاء مكاتب بريد جديدة في المدن والمناطق السكنية الجديدة، ما يعزز التغطية الجغرافية ويسهّل الوصول إلى الخدمات المالية في مختلف أنحاء الوطن.

ج–الاستفادة من التطورات التكنولوجية :

تسعى الجزائر إلى تطوير وتحسين وسائل الاتصال وتبادل المعلومات عبر التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية، بما في ذلك خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول، بهدف تيسير الوصول إلى الخدمات المالية بشكل أكثر كفاءة وبتكلفة منخفضة، مما يعزز الشمول المالي ويواكب التحول الرقمي في القطاع المالي. حيث من خلال موقع وزارة البريد والمواصلات السلكية و اللاسلكية لسنة 2023، و من خلال تقرير عن مديرية الإحصاء لاحظنا ذلك في الشكل التالي:

الشكل رقم 1: تطور عدد الشبابيك الآلية و أجهزة الصراف الآلي لمكاتب البريد وفروع البنوك بالجزائر

المصدر بالاعتماد على تقرير مديرية الإحصاء بوزارة البريد والمواصلات السلكية اللاسلكية خلال 2023 من خلال **https://www.mpt.gov.dz/wp-content/uploads/2023/04**

كما يتضح من المعطيات البيانية، وفي إطار تحسين جودة الخدمات في مكاتب البريد والبنوك، تعرف شبكة الشبابيك الآلية وأجهزة الصراف الآلي توسعًا مستمرًا. فقد تم، بنهاية ديسمبر 2022، إضافة 197 شباكًا آليًا بريديًا جديدًا مقارنة بسنة 2021، في حين بلغ عدد الشبابيك الآلية البريدية الإجمالي 956شباكًا إضافيًا مقارنة بعام 2017، وهو تطور يتماشى مع الزيادة في عدد مكاتب البريد.

أما فيما يخص أجهزة الصراف الآلي بمكاتب البريد، فقد ارتفع عددها إلى حوالي 1920 جهازًا في الخدمة سنة 2022، مقابل 1409أجهزة سنة 2021، أي بزيادة تفوق 500جهاز جديد خلال سنة واحدة .وعلى

صعيد القطاع البنكي، يُسجَّل كذلك تطور تدريجي، حيث بلغ عدد الصرافات الآلية 3640جهازًا في سنة 2022، بزيادة قدرها 587جهازًا مقارنة بسنة 2021.

ويعكس هذا النمو المتسارع الجهود المستمرة التي تبذلها المؤسسات المالية الجزائرية، سواء كانت بنوكًا أو مكاتب بريد، في سبيل توسيع وتحديث قنوات الخدمة المالية، ما يسهم في تحقيق تغطية أشمل وتحسين الخدمة على مدار 24 ساعة، وبالتالي دعم البنية التحتية المالية بما يخدم أهداف الشمول المالي.

وفي سياق موازٍ، وحرصًا على تسهيل استفادة ذوي الاحتياجات الخاصة من الخدمات المالية، تم تخصيص 1073 شباكًا آليًا لهذه الفئة، في خطوة تهدف إلى تعزيز تمكينهم وتسهيل تعاملهم مع الخدمات المالية . وتُضاف هذه المبادرة إلى سلسلة من الخدمات الرقمية والمنزلية الموجهة خصيصًا لذوي الإعاقة وكبار السن، في إطار تعزيز الإدماج المالي والاجتماعي لكافة شرائح المجتمع.

الجدول رقم 4: تطور نظام المقاصة الالكترونية للمدفوعات ATCI خلال 2017-2021

الوحدة: الحجم بملايين العمليات والقيمة بملايير الدينارات.

السنوات / طبيعة العملية	2017		2018		2019		2020		2021	
	الحجم	القيمة	الحجم	القيمة	الحجم	القيمة	الحجم	القيمة	الحجم	القيمة
الصكوك	8.300	17370.058	8.272	15499.681	8.18	15664.35	7.144	13685.722	7.642	15203.428
الأوراق التجارية	0.220	401.125	0.203	413.031	0.22	435.57	0.172	311.425	0170	312.111
التحويلات	11.426	946.098	12.958	1058.290	14.45	1179.58	14.361	1208.496	16.297	1375.465
الاقتطاعات	0.006	3.378	0.005	3.717	0.02	618.92	0.032	712.262	0.042	661.355
المعاملات عبر البطاقة	2.994	33.093	3.592	42.112	4.15	52.34	12.920	22.411	23.867	724.758
مجموع العمليات عبر المقاصة	**22.946**	**18753.752**	**25.030**	**17016.831**	**27.01**	**17950.76**	**34.629**	**11406.316**	**48.018**	**17980.117**

المصدر: اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الجزائر خلال الفترة 2017 الى 2021 من خلال الموقع https://www.bank-of-algeria.dz/ar .

يوضح الجدول أعلاه ارتفاعًا ملحوظًا في حجم وقيمة العمليات التي تمت عبر نظام المقاصة الإلكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض خلال سنة 2021، حيث بلغ عدد العمليات حوالي 48.0 مليون عملية دفع بقيمة إجمالية قدرها 17980.1مليار دينار جزائري، مقابل 34.6مليون عملية بقيمة 11406.3مليار دينار خلال سنة 2020. ويعكس هذا التطور نموًا بنسبة 38.66% من حيث الحجم، وارتفاعًا بنسبة 11.40% من حيث القيمة، ما يدل على توسّع الاعتماد على هذا النظام في إنجاز المعاملات المالية.

وتُظهر البيانات أن البطاقات البنكية والتحويلات الإلكترونية كانت الوسيلتين الأكثر استخدامًا ضمن العمليات المعالجة في نظام المقاصة الإلكترونية سنة 2021، حيث بلغت نسبتهما من إجمالي وسائل الدفع المتبادلة 49.70%و33.94% على التوالي، وهو ما يعكس توجهًا متزايدًا نحو الوسائل الرقمية للدفع.

وفي المقابل، تشهد الصكوك البنكية تراجعًا مستمرًا في معدلات استخدامها من سنة إلى أخرى، مما يشير إلى تحول تدريجي في تفضيلات المستخدمين نحو وسائل الدفع الإلكترونية، التي باتت تلعب دورًا محوريًا في سوق التسوية المالية وتُعد ركيزة أساسية في دعم التحول الرقمي وتعزيز الشمول المالي في الجزائر.

2-حماية حقوق مستهلي الخدمات المالية:

في ضوء ما كشفت عنه الأزمة المالية العالمية من وجود فجوات معلوماتية واختلال في ميزان القوة بين مزودي الخدمات المالية والمستهلكين، برزت الحاجة الماسة إلى تأطير العلاقة بين الطرفين من خلال إطار تشريعي وتنظيمي واضح. واستجابة لهذا السياق، سعت الجزائر، على غرار العديد من الدول، إلى بناء منظومة قانونية وتنظيمية متكاملة لحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية[1].

وتنص المادة 34 الفقرة 4 من دستور الجزائر لسنة 2016 على أن "القانون يحمي حقوق المستهلكين، ويمنع الاحتكار والمنافسة غير النزيهة"، كما تؤكد المادة 26 من مشروع تعديل الدستور لسنة 2020 على التزام السلطات العمومية بحماية المستهلك بما يضمن له الأمن والسلامة والصحة والحقوق الاقتصادية. وتُعد الخدمات البنكية أحد الحقوق التي يجب تأمينها للمستهلكين، خاصة في ظل التوسع في استعمال هذه الخدمات وازدياد إلزامية التعامل معها في العديد من المعاملات القانونية والمالية.

2. تطوير خدمات ومنتجات مالية ملائمة

تحرص الجزائر على تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية وتحسين جودتها، عبر تقديم منتجات مالية بتكاليف منخفضة وجودة عالية. وفي هذا الإطار، تم العمل على تقليص الرسوم غير المبررة، وتحسين ملاءمة الخدمات المقدمة للمستهلكين. وقد نصت المادة 14 من النظام رقم 01/2020 لبنك الجزائر على ضرورة تقديم

[1] عبد القادر سبتي، حماية المستهلك في المجال البنكي وفقا للقانون الجزائري، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 06، العدد 02، جامعة يحي فارس، باتنة ، الجزائر، 2020، ص829.

الخدمات البنكية الأساسية مجانًا، مثل فتح الحسابات وغلقها، إصدار دفاتر الشيكات والادخار، تسليم بطاقات بنكية محلية، كشف الحساب السنوي، وعمليات التحويل داخل البنك[1] . وقد مثل هذا القرار تحولاً نوعيًا في تمكين المواطنين من الحصول على خدمات مالية دون أعباء إضافية، ما من شأنه أن يعزز الشمول المالي في الجزائر.

وفي سياق تطوير الدفع الإلكتروني، شهد يوم 23 ماي 2023 توقيع اتفاقية شراكة لتحديث وتوسيع استخدامات الوسائل البنكية الرقمية بين الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية وشركة الجزائرية للمياه، بحضور وزيري المالية والري. وتُعد هذه الخطوة دفعة مهمة لرقمنة التعاملات البنكية، بما يسهم في تعزيز التجارة الإلكترونية والنهوض بالاقتصاد الوطني.

وأشار وزير المالية إلى ارتفاع عدد الحسابات البنكية سنة 2022، بالتوازي مع زيادة ملحوظة في عمليات الدفع الإلكتروني. كما تعمل البنوك الجزائرية بالتنسيق مع المؤسسات الناشئة على إطلاق خدمات مالية رقمية متطورة، مثل الدفع عبر الهاتف المحمول، المحافظ الإلكترونية(E-Wallet) ، والبنوك الرقمية.

3. تعزيز التوعية والتثقيف المالي

يُعتبر التثقيف المالي ركيزة أساسية لتحقيق الشمول المالي، إذ يُعنى بتحسين فهم المستهلكين للمنتجات والخدمات المالية والمخاطر المرتبطة بها. وتشير الدراسات إلى أن العلاقة بين الثقافة المالية والشمول المالي هي علاقة تبادلية؛ فالمعرفة المالية تعزز الشمول المالي، واستخدام الحسابات المصرفية أو بطاقات الائتمان يُسهم بدوره في تحسين مهارات الأفراد المالية[2].

[1] عبد القادر سبتي، المرجع السابق، ص829.

[2] وزارة المالية ، افتتاح يوم اعلامي حول الشمول المالي والتغيرات المناخية، تم الاطلاع عليه يوم 01-05-2025 على الساعة 13:57 من خلال الموقع https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/activites-ar/1049-2023-05-04-15-56-46

وقد أظهرت دراسة للبنك الدولي سنة 2013 أجريت على ممثلين عن وزارات المالية والبنوك المركزية من 75 دولة، أن التثقيف المالي عنصر محوري في حماية المستهلك المالي، إذ يعزز الثقة بالنظام المالي ويقلل من التعرض للاحتيال[1].

ثانيا: تطبيقات التكنولوجيا المالية في الجزائر

تسعى الجزائر إلى مواكبة التطورات الحاصلة في القطاع المالي و المصرفي على المستوى العالمي من خلال تبني التكنولوجيا المالية و محاولة خلق بيئة مناسبة لإنشاء شركات في هذا المجال.

1-مشاريع التكنولوجيا المالية في الجزائر

يوضح الشكل 5 أسواق التكنولوجيا المالية الأكثر جذبا و ربحا في الشرق الأوسط و شمال افريقيا لعام 2022، حيث حلت الجزائر المرتبة الخامسة بعدد مستخدمين لتطبيقات التكنولوجيا المالية يصل إلى نحو 19 مليون مستخدم.

الشكل رقم 2: أسواق التكنولوجيا المالية الأكثر جذبا للاستثمار لسنة2022

المصدر: خليفة امينة ، المرجع السابق، 89

[1] رشا العاشي، تعزيز الثقافة المالية للمراة وتمكينها اقتصاديا و ماليا ، سلسلة كتيبات تعريفية، صندوق النقد العربي، العدد 5، 2020، ص6-7.

ورغم الجهود المبذولة، لا تزال مساهمة الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في الجزائر محدودة للغاية، حيث لم تصل بعد إلى مستوى التطبيق العملي والفعلي للتقنيات المالية الحديثة. ويُعزى هذا التأخر إلى غياب بيئة حاضنة ملائمة تتيح للشركات الناشئة والمؤسسات المالية التقليدية اختبار الابتكارات وتطويرها، فضلاً عن ضعف الترويج للتكنولوجيا المالية، وقلة الإلمام بالتكنولوجيات الحديثة.

وعلى الرغم من أن الجزائر تُعد من بين سبع دول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي وضعت أطرًا تشريعية لمكافحة الجرائم الإلكترونية وتعزيز الأمن السيبراني، إلا أن هذه الإجراءات لم تكن كافية لتمكين انتشار واسع لشركات التكنولوجيا المالية.

ثانيًا: تنظيم شركات التكنولوجيا المالية في الجزائر

1-برنامج "تحدي المؤسسات الناشئة الجزائري"

يُعد برنامج "تحدي المؤسسات الناشئة الجزائري" أحد أكبر البرامج الوطنية التي تهدف إلى دعم الشركات الناشئة، وتعزيز قدرتها على بناء حلول مبتكرة تواكب متطلبات المستقبل. أُطلق هذا البرنامج منذ عام 2018 كإطار شامل لدعم أصحاب المشاريع الناشئة، من خلال خلق فرص للالتقاء، وتبادل الأفكار، وحل التحديات المختلفة عبر الابتكار.

وتبرز ضمن هذا البرنامج مبادرة "**Fintech Startup Challenge**"، وهي مسابقة مخصصة للشركات الناشئة التي تعتمد على نماذج تشغيلية وتكنولوجية وحلول اقتصادية مبتكرة لمعالجة التحديات المطروحة في قطاعات المال، البنوك، والتأمين. وتُعتبر هذه المسابقة من أبرز المبادرات في مجال التكنولوجيا المالية، حيث أُطلقت برعاية وزارة الاقتصاد والمعرفة والمؤسسات الناشئة، بالتعاون مع لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة (COSOB) وحاضنة الأعمال .**Leancubator**

ويُعد هذا التحدي خطوة ريادية تهدف إلى اكتشاف حلول مبتكرة تخدم مختلف القطاعات المالية، مع التركيز على أهمية التعاون بين الفاعلين التقليديين في القطاع المالي والشركات الناشئة، وذلك بالنظر إلى ما تقدمه هذه الأخيرة من منتجات وخدمات تساهم في تعزيز الفعالية والإنتاجية المالية. كما يمثل البرنامج فرصة واعدة للتعرف على أبرز الشركات النامية في مجال التكنولوجيا المالية بالجزائر.

وفي 18 جوان 2022، تم تنظيم الحفل الختامي لمسابقة "تحدي الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية"Fintech Startup Challenge – ، تحت شعار "الابتكار في خدمة الشمول المالي ."وقد استمرت فعاليات المسابقة على مدار ثلاثة أشهر، تنافست خلالها ما لا يقل عن 27شركة ناشئة تنشط في مجال التمويل، و 13شركة ناشئة في مجال تكنولوجيا التأمين، إضافة إلى 14شركة متخصصة في رقمنة الأنشطة التنظيمية.(RegTech)

أُجريت جلسات المنافسة والتقييم تحت إشراف خبراء ومهنيين من القطاع المالي، حيث تولت لجنة التحكيم، برئاسة مدير لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها(COSOB) ، تقييم المشاريع من خلال عروض تقديمية وجلسات استماع. وأسفرت نتائج التحكيم عن اختيار ثلاثة مشاريع مبتكرة في كل فئة، وهي كالتالي:

- في مجال تكنولوجيا التمويل :(FinTech) تم تتويج مشروع "Sal-Pay"، وهو منصة جزائرية 100%، تُعنى بتوفير حلول مبتكرة لخدمات الدفع.
- في مجال حلول التأمين الذكي :(InsurTech) تم اختيار منصة "Smart Insurance Solution – SIS"، وهي مشروع جزائري متخصص في أعمال التأمين، يعتمد على تقنيات متقدمة مثل البيانات الضخمة (Big Data) والذكاء الاصطناعي.(AI)
- في مجال التكنولوجيا القانونية :(LegalTech) تم تتويج منصة "Valugrid"، التي تستهدف الفاعلين في التنظيم المالي، حيث تقدم حلولًا مشتركة بين القطاعات، وتوظف الذكاء الاصطناعي لمعالجة البيانات التعاقدية والمالية بشكل آني.

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لواقع التكنولوجيا و الشمول المالي في الجزائر

يشكل قياس أثر التكنولوجيا المالية على الشمول المالي خطوة ضرورية لفهم مدى فعالية هذه الابتكارات في تحسين الوصول إلى الخدمات المالية وتوسيع قاعدة المستفيدين منها. يركز هذا المبحث على تحليل الدور الذي تلعبه التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، من خلال تقييم مساهمتها وتأثيرها في السياق الجزائري. كما يسعى المبحث إلى التعرف على المعوقات التي تحد من توسع التكنولوجيا المالية وأثرها على تحقيق الشمول المالي. هذا التحليل يهدف إلى تقديم رؤية واضحة تساعد في صياغة توصيات تدعم تطوير القطاع المالي الرقمي في الجزائر.و تقسم هذا المبحث الى المطلب الأول مساهمة التكنولوجيا المالية في تحسين الوصول للخدمات المالية ثم المطلب الثاني تقييم مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر والمطلب الثالث المعوقات التي تواجه توسع التكنولوجيا المالية والشمول المالي.

المطلب الاول: مساهمة التكنولوجيا المالية في تحسين الوصول للخدمات المالية

يُعد تحديث أنظمة الدفع الرقمي أحد المحاور الأساسية في توسيع قاعدة الشمول المالي، لما له من دور في تحسين الشفافية ورفع كفاءة العمليات المالية. وفي هذا الإطار، تعمل الجزائر على تطوير منظومة الدفع الإلكتروني من خلال تحديث الإطار القانوني الناظم له، وتعزيز البنية التحتية التكنولوجية والمالية ذات الصلة. كما تولي اهتمامًا خاصًا بتبسيط الإجراءات المصرفية وتسهيل المعاملات المالية، بما يُتيح للأفراد والمؤسسات الاستفادة من مزايا الدفع الإلكتروني، ويُسهم في تحقيق بيئة مالية أكثر شمولًا وفعالية.

أ–نشاط السحب من الصراف الآلي :

الجدول رقم 5: نشاط السحب من الصراف الآلي في الجزائر خلال 2019–2022 (*)مليون دينار

	2019	2020	2021	2022
عدد أجهزة السحب الآلي	1 621	3 030	3 053	3 640
اجمالي عمليات السحب	9 929 652	58 428 933	87 722 789	128 035 361
المبالغة الاجمالية	164.16	1073.00	1728.93	2 182.89

(*) لعمليات السحب				

المصدر من اعداد الطالبين بالاعتماد على إحصاءات تجمع النقد الآلي المتوفر على الرابد التالي : https://giemonetique.dz/activite-retrait-sur-atm

يعكس الجدول رقم (01) تطورًا ملحوظًا في نشاط السحب من أجهزة الصراف الآلي (GAB) في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2019 و2022، مما يعكس جهود الدولة، لا سيما عبر بنك الجزائر، في تعزيز الشمول المالي من خلال تحديث وتوسيع البنية التحتية للخدمات المصرفية الإلكترونية.

الشكل رقم 3: نشاط السحب من الصراف الآلي في الجزائر خلال 2019–2022

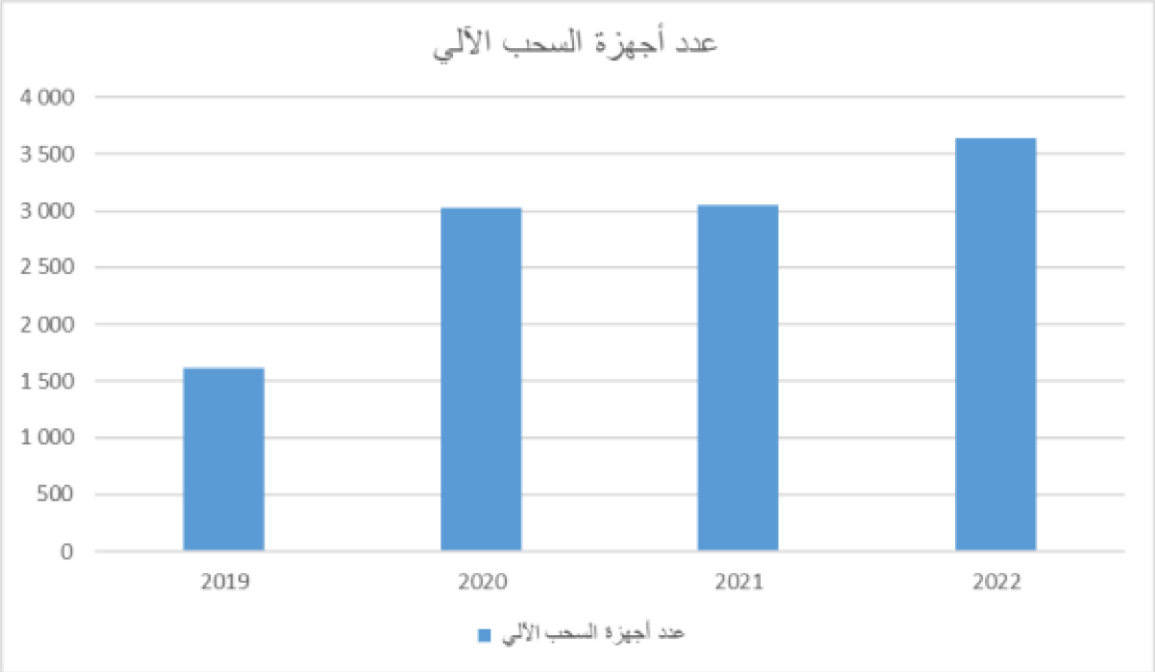

فمن حيث عدد أجهزة الصراف الآلي، تشير البيانات إلى ارتفاع عدد الأجهزة من 1,621جهازًا في سنة 2019 إلى 3,640جهازًا في سنة 2022، أي بزيادة تفوق 124% خلال أربع سنوات. ويعكس هذا التطور اتساع التغطية الجغرافية للخدمات المالية، ويُعدّ خطوة هامة نحو تقليص الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية في ما يتعلق بالولوج إلى الخدمات المصرفية.

أما بالنسبة إلى عدد عمليات السحب المنجزة عبر هذه الأجهزة، فقد شهدت نموًا لافتًا، حيث ارتفعت من 9.9مليون عملية في 2019 إلى 128مليون عملية في 2022، أي بأكثر من 12 ضعفًا، مما يدل على الإقبال المتزايد من قبل الأفراد على استخدام القنوات الرقمية لسحب الأموال. ويُعزى هذا الارتفاع إلى عدة عوامل، من بينها التوسع في إصدار البطاقات البنكية، وزيادة ثقة الزبائن في التكنولوجيا المصرفية، إلى جانب تأثير جائحة كوفيد-19 التي دفعت بالعديد من الأفراد إلى تبني المعاملات غير النقدية تفاديًا للمخاطر الصحية.

أما من حيث القيمة الإجمالية لعمليات السحب، فقد ارتفعت من 164.16مليار دينار جزائري في سنة 2019 إلى 2,182.89مليار دينار جزائري في سنة 2022، أي بنسبة تفوق 1200%. هذا النمو الكبير في القيمة يعكس ليس فقط ارتفاع عدد العمليات، وإنما كذلك زيادة متوسط المبلغ المسحوب لكل عملية، وهو ما قد يدل على تحسن نسب الثقة في الصرافات الآلية، إضافة إلى توسع القاعدة السكانية المستفيدة من الخدمات المصرفية.

ويُعتبر هذا التطور مؤشرًا إيجابيًا على تطور الثقافة المالية في الجزائر وتزايد الاعتماد على الوسائل الحديثة في تنفيذ المعاملات المالية. ومع ذلك، فإن هذا النمو يستدعي مواصلة الجهود من أجل تحسين جودة الخدمات الإلكترونية المصرفية، من خلال ضمان استمرارية عمل الأجهزة، وتوفير السيولة الكافية، وتكثيف التوعية باستخدام الخدمات الإلكترونية، خاصة في المناطق التي ما تزال تعاني من ضعف الاندماج المالي.

كما أن هذه المؤشرات تُبرز ضرورة تعزيز الثقة لدى المستخدمين من خلال تعزيز الأمن السيبراني وتوفير إجراءات حماية فعالة لبياناتهم، إلى جانب تحفيز البنوك على الاستثمار في حلول رقمية مبتكرة تدعم التنوع في الخدمات المقدمة، بما يُحقق هدف بناء قطاع مالي شامل ومتطور يتماشى مع متطلبات الاقتصاد الرقمي.

ب-نشاط الدفع عبر الانترنت (مجالات الدفع الالكتروني):

الجدول رقم 6: نشاط الدفع عبر الانترنت في الجزائر خلال 2019-2022 (*)مليون دينار

	2019	2020	2021	2022
اتصالات	141 552	4 210 284	6 993 135	7 490 626
نقل / مواصلات	6 292	11 350	72 164	195 490

تأمين	8 342	4 845	8 372	23 571
الكهرباء والماء	38 806	85 676	120 841	302 273
الخدمات الإدارية	2 432	68 395	155 640	153 957
بيع البضائع	0	235	13468	24169
مزودي الخدمات	5 056	213 175	13 468	24 169
الرياضة و الترفيه	0	0	0	152 925
العدد الإجمالي للعمليات	202 480	4 593 960	7 821 346	0 048 125
المبلغ الإجمالي للعمليات (*)	503.480	5 423.72	11 176.47	18 151.10

المصدر من اعداد الطالبين بالاعتماد على إحصاءات تجمع النقد الآلي المتوفر على الرابد التالي :

https://giemonetique.dz/activite-retrait-sur-atm

الشكل رقم 4: نشاط الدفع عبر الانترنت في الجزائر خلال 2019–2022

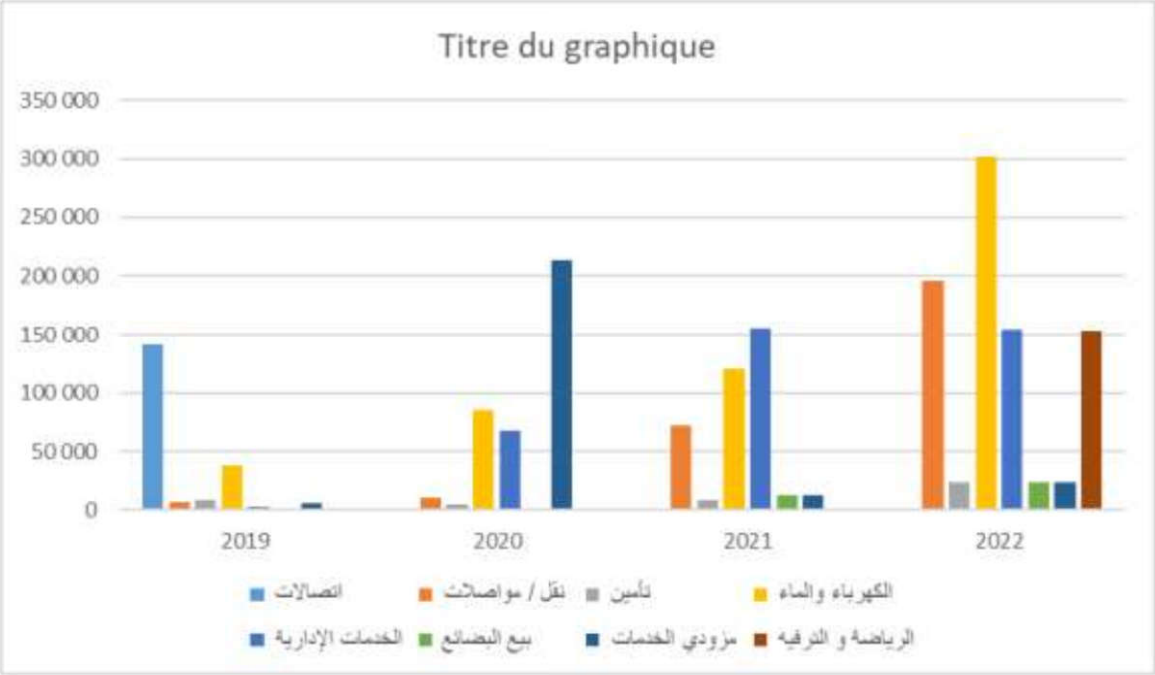

يعكس الجدول تطورًا ملحوظًا في نشاط الدفع الإلكتروني عبر الإنترنت في الجزائر خلال الفترة من 2019 إلى 2022، حيث يظهر ارتفاع تدريجي في عدد العمليات المالية الإلكترونية، مما يشير إلى تنامي استخدام وسائل الدفع الرقمية من طرف الأفراد والمؤسسات.

تُظهر فئة الاتصالات الهيمنة الواضحة على باقي المجالات من حيث عدد العمليات، إذ ارتفعت بشكل كبير من 141,552 عملية في 2019 إلى حوالي 7.49 مليون عملية في 2022، مما يعكس اعتمادًا متزايدًا على الدفع الإلكتروني لتسديد فواتير الهاتف والإنترنت.

في المقابل، شهدت خدمات النقل والمواصلات تطورًا ملحوظًا من 6,292 عملية فقط في 2019 إلى أكثر من 195,000 عملية في 2022، مما يدل على دخول فاعلين جدد في القطاع (مثل خدمات حجز التذاكر إلكترونيًا أو النقل الحضري) واكتساب ثقة المستخدمين تدريجيًا.

أما قطاع الكهرباء والماء، فقد تضاعف نشاطه بأكثر من 7 مرات بين 2019 و2022، منتقلاً من 38,806 إلى 302,273 عملية، ما يُظهر جهودًا حكومية لتعزيز الدفع الإلكتروني للفاتورة العمومية.

وبالنسبة إلى الخدمات الإدارية، مثل دفع الرسوم والغرامات، فقد سجلت نموًا كبيرًا بين 2019 و2021، قبل أن تشهد استقرارًا طفيفًا في 2022، ما قد يُفسر بوصول هذا المجال إلى درجة من التشبع أو بتباطؤ في رقمنة بعض المعاملات.

ومن اللافت للنظر أن مجالات مثل الرياضة والترفيه وبيع البضائع شهدت دخولًا متأخرًا نسبيًا في منظومة الدفع الإلكتروني، لكنها بدأت تسجل أرقامًا معتبرة في 2022، حيث بلغ عدد العمليات في مجال الترفيه والرياضة 152,925 عملية، ما يشير إلى توسع رقمي في قطاعات لم تكن سابقًا ضمن منظومة الدفع الرقمي الرسمية.

كما يُلاحظ أن إجمالي عدد العمليات قفز من حوالي 202 ألف عملية في 2019 إلى أكثر من 9 ملايين عملية في 2022، في حين تضاعف إجمالي المبالغ المالية المتداولة إلكترونيًا من 503.48 مليون دينار جزائري إلى ما يفوق 18 مليار دينار، ما يعكس تحسن ثقة المواطنين في وسائل الدفع الرقمي وتوسع قبول هذه الوسائل من قبل المؤسسات ومزودي الخدمات.

ج–نشاط الدفع عبر محطات الدفع الالكتروني TPE:

بالاعتماد على الجدول رقم (2)، يُلاحظ تطوّر ملحوظ في عدد محطات الدفع الإلكتروني خلال السنوات الأخيرة. فقد بلغ عددها في سنة 2020 حوالي 33,945محطة، مسجلًا ارتفاعًا مقارنة بسنة 2019. ويُعزى هذا النمو إلى الإطار القانوني الداعم لاعتماد حلول التكنولوجيا المالية، لاسيما في مجال الدفع الإلكتروني، وذلك من خلال قانون التجارة الإلكترونية الصادر سنة 2018، وقانون المالية لسنة 2020، الذي ألزم التجار بضرورة توفير وسائل الدفع الإلكتروني لزبائنهم قبل تاريخ 31ديسمبر 2020 .وقد استمر هذا النمو، ليصل عدد المحطات إلى 46,263محطة في سنة 2022، نتيجة لتوسّع استخدام هذه الوسائل في المزيد من المتاجر ونقاط البيع، إلى جانب التطورات التكنولوجية المستمرة في مجال الخدمات المالية الرقمية.

الجدول رقم 7: نشاط الدفع عبر محطات الدفع الالكتروني TPE في الجزائر خلال 2019-2022 (*)مليون دينار

	2019	2020	2021	2022
العدد الإجمالي لمحطات الدفع الالكتروني العاملة	23 762	33 945	37 561	46 263
اجمالي عدد عمليات الدفع	274 624	711 777	2 150 529	2 712 848
المبالغة الاجمالية (*) لعمليات الدفع	1 916.99	4 733.82	15 113.24	19 343.05

المصدر من اعداد الطالبين بالاعتماد على إحصاءات تجمع النقد الآلي المتوفر على الرابد التالي :
https://giemonetique.dz/activite-retrait-sur-atm

أشار تقرير "الجزائر الرقمية 2022 "إلى نتائج تحليل النشاط الرقمي في البلاد، حيث أوضح محللو الدراسة، في سياق التجارة الإلكترونية والدفع الإلكتروني، أن 23%من الجزائريين يمتلكون بطاقة دفع أو بطاقة ائتمان . وتُعد هذه النسبة متوافقة مع الإحصائيات الرسمية الصادرة عن وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية،

والتي أفادت بأن نحو 11 مليون مواطن يمتلكون إما البطاقة الذهبية البريدية أو بطاقة CIBالمستخدمة على مستوى المؤسسات المالية المعتمدة محليًا.

المطلب الثاني: تجارب و مؤشرات التكنولوجيا و الشمول المالي في الجزائر

أولا: قراءة رقمية في واقع الشمول المالي بالجزائر

إنّ تقييم إسهام التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر يقتضي تحليلًا دقيقًا لمدى تأثير الحلول الرقمية على ولوج الأفراد إلى الخدمات المالية الرسمية. ويتطلب ذلك الوقوف على مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية التي تعكس مستوى استخدام المواطنين للتقنيات الحديثة في التعاملات المالية.

ويتمثل ذلك في دراسة عدة جوانب أساسية، من أبرزها: نسبة انتشار المدفوعات الرقمية، ومستوى الادخار والاقتراض عبر الحسابات البنكية باستخدام الهاتف المحمول، إلى جانب معدلات استخدام الإنترنت أو الهاتف الذكي للوصول إلى الحسابات البنكية، ومدى استخدام هذه الوسائل في تسديد الفواتير أو إجراء عمليات الشراء الإلكترونية. كما تشمل المؤشرات نسبة الأفراد الحاصلين على بطاقات ائتمان أو بطاقات خصم بنكية.

وتُوضح البيانات الإحصائية المرتبطة بهذه المؤشرات في الشكل البياني التالي، ما يسمح بقياس واقعي لمساهمة التكنولوجيا المالية في توسيع قاعدة الشمول المالي على مستوى الأفراد والمؤسسات داخل السوق الجزائرية.

الشكل رقم 5: المؤشرات الرقمية للشمول المالي في الدول العربية خلال سنة 2021

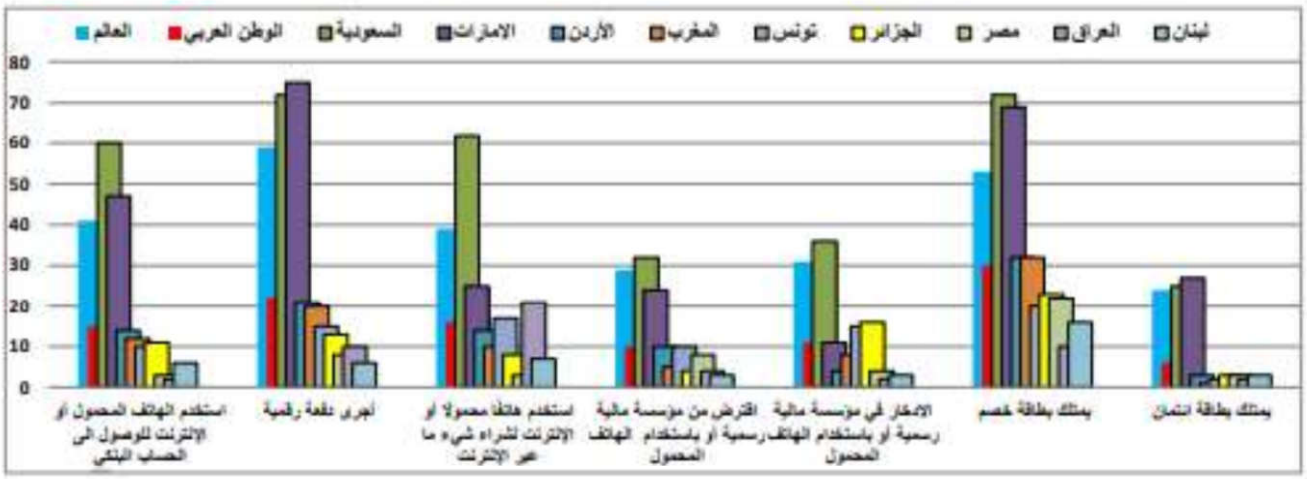

المصدر: بالاعتماد على

https://data.worldbank.org/indicator/FX.OWN.TOTL.FE.ZS?most_recent_value_desc=false&start=2017

بناءً على الشكل أعلاه، تُظهر مؤشرات الشمول المالي الرقمي في العالم العربي لسنة 2021 تفاوتًا ملحوظًا، حيث تصدرت السعودية والإمارات الترتيب بفضل تطور بنيتهما التحتية الرقمية وانتشار خدمات التكنولوجيا المالية، مما عزز استخدام الوسائل الإلكترونية في المعاملات المالية. بالمقابل، سجلت دول مثل الجزائر، تونس، المغرب، الأردن ومصر مستويات متوسطة، بينما جاءت لبنان والعراق في ذيل الترتيب نتيجة الأزمات السياسية وضعف الاقتصاد الرقمي.

وتُعد الجزائر من بين الدول ذات الأداء الأضعف، خاصة في مؤشرات الوصول للخدمات المالية عبر الإنترنت أو الهاتف المحمول، وكذلك امتلاك بطاقات الائتمان. ويُعزى ذلك إلى بطء التحول الرقمي في القطاع البنكي، وضعف البنية التحتية للاتصالات، وقلة التنسيق بين البنوك ومزودي خدمات الهاتف المحمول، إضافة إلى عزلة الاقتصاد الجزائري عن سلاسل القيمة العالمية.

ويُعزز هذا التوجه ترتيب الجزائر المتأخر في مؤشر الجاهزية الشبكية[1] (Network Readiness Index)، حيث جاءت في المرتبة 100 من أصل 131 دولة عام 2022، مما يعكس استمرار الفجوة الرقمية في البلاد. و الشكل التالي يوضح ذلك :

الشكل رقم 6: مؤشر الجاهزية الرقمية بالجزائر لسنة 2022

[1] مؤشر الجاهزية الشبكية (Nill remark Readiness leader) من مؤثر يستعدو تعليم القدرة واستعداد الدين في الاستكانة من التكنولوجيا وتطبيقات الانترنت في تعزيز التنمية الاقتصادية والأفكار وتطوير البنية التحتية الرامية التعزيز الشمول المالي حيث يلاحظ أن هذا المؤام قد شهد تطورات جوهرية في ميكنه ومكوناته على من الزمن، ولي سعة الأخيرة لسنة 2022، التي تعليم الجاهزية الشبكية لما يحن إلى 131 الصدا عالمها، تم اعتقال أربعة وكار علمية في التكنولوجياء الأفراد المركبة، والكثير، كل ركورة بلمسية من هذه البكتر القسم ثالث ركات فرعية مختلفة، وهذه الركائز العربية تحتوى مجتمعة على 56 متغير متوفا.

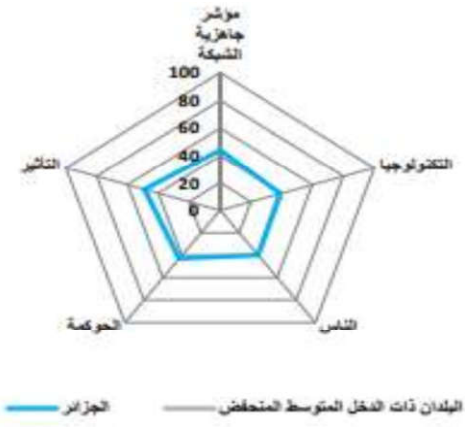

مؤشر جاهزية الشبكة	الرتبة (من أصل131)	النتيجة
	100	**39.48**
ركيزة/ ركيزة فرعية	الرتبة	النتيجة
1. ركيزة التكنولوجيا	**100**	**33.58**
الركيزة الفرعية الأولى: الوصول	110	45.95
الركيزة الفرعية الثاني: المحتوى	96	27.54
الركيزة الفرعية الثالث: تكنولوجيا المستقبل	90	27.25
2. ركيزة الناس	**86**	**37.92**
الركيزة الفرعية الأولى: الأفراد	78	45.08
الركيزة الفرعية الثانية: الأعمال التجارية	109	28.75
الركيزة الفرعية الثالثة: الحكومات	77	39.95
3. ركيزة الحوكمة	**107**	**39.41**
الركيزة الفرعية الأولى: الثقة	116	19.32
الركيزة الفرعية الثانية: التنظيم	104	52.70
الركيزة الفرعية الثالثة: الاندماج	108	46.22
4. ركيزة التأثير	**96**	**47.02**
الركيزة الفرعية الأولى: الاقتصاد	87	25.98
الركيزة الفرعية الثانية: جودة الحياة	84	62.10
الركيزة الفرعية الثالثة: المساهمة في أهداف التنمية المستدامة	104	53.00

المصدر: بالاعتماد على كردوسي مروة، المرجع السابق ، ص272.

يُظهر الشكل أعلاه أن الجزائر تُسجل أداءً ضعيفًا في ركيزة التكنولوجيا، ما يعكس محدودية البنية التحتية الرقمية والاستخدام المحدود للتكنولوجيا في مختلف القطاعات. كما تُعد الحوكمة من أبرز المجالات التي تحتاج إلى تعزيز، ما يشير إلى ضرورة تحسين آليات الحكم والإدارة لضمان الاستخدام الفعّال للتكنولوجيا وتعظيم أثرها على الاقتصاد والمجتمع.

وعند المقارنة بالدول العربية، تحتل الجزائر المرتبة 12 ضمن ترتيب يشمل دولاً مثل الإمارات، السعودية، قطر، عمان، البحرين والكويت، والتي تتصدر المشهد الإقليمي في جاهزية الشبكات. هذا الترتيب يبرز اتساع الفجوة الرقمية ويؤكد الحاجة إلى جهود إضافية لتعزيز التنافسية الرقمية في البلاد.

وتُظهر نتائج مؤشر الرقمنة أن الجزائر تسير بوتيرة بطيئة مقارنة بالقفزات الكبيرة التي حققتها دول مثل الإمارات وقطر، بل إن دولًا أقل دخلًا مثل فيتنام، أوكرانيا، مولدافيا ورواندا تتفوق عليها في هذا المجال، مما يكشف عن خلل في الاستراتيجية الرقمية وفي هيكلة الاقتصاد الوطني المعتمد أساسًا على الريع البترولي بدل التوجه نحو اقتصاد المعرفة.

وبما أن الشمول المالي جزء لا يتجزأ من البنية التحتية الرقمية، فإن تعزيز هذه الأخيرة يمثل خطوة محورية لتوسيع نطاق الخدمات المالية الرقمية وتحسين جودتها، وبالتالي تحقيق شمول مالي أوسع وأكثر فاعلية في الجزائر.

ثانيا: تجارب شركات التكنولوجيا المالية في دفع عجلة الشمول المالي بالجزائر

تضم الجزائر العديد من شركات التكنولوجيا المالية، إلا أن معظمها غير معروف وتتوفر حولها معلومات بسيطة، وغالبًا ما تكون هذه الشركات ناشئة تلقت دعمًا مبدئيًا لكنها لم تحظَ بالمرافقة الكافية. تقدم هذه الشركات حلولًا تكنولوجية مالية تهدف إلى تحسين الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي في البلاد. وفيما يلي عرض لبعض أبرز هذه الشركات:

1. شركة BEYN

تأسست شركة BEYN الناشئة عام 2004، وهي متخصصة في الحلول الرقمية وخدمات الدفع، حيث أصبحت شريكًا رئيسيًا لأكثر من عشرة بنوك في الجزائر. تركز الشركة على تعزيز أداء البنوك والمؤسسات المالية من خلال تحسين العلاقة مع العملاء وتقليل تكاليف المعاملات عبر التحول الرقمي. تهدف BEYN إلى تقديم حلول مبتكرة وقابلة للتطوير تتيح للعملاء الاستفادة الكاملة من الرقمنة. في عام 2020، تم اختيار BEYNضمن أفضل 10 مزودي حلول مصرفية رقمية من قبل.Outlook CIO Banking

تشمل منتجات BEYN:[1]

- **حلول الدفع** :مثل WIMPAY للدفع عبر الهاتف المحمول، TEQAلتدفقات مالية بين الموردين والموزعين، ومنصة الدفع عبر الإنترنت SUREA التي تساعد التجار الإلكترونيين على زيادة مبيعاتهم.

[1] الموقع الرسمي لشركة BEYN ، تم الاطلاع عليه يوم 04 -05-2025 على الساعة 20:46 من خلال الموقع https://beyn.io/en/

- **الخدمات المصرفية الرقمية** :تشمل منصة SELA التي تسمح بإدارة الحسابات المصرفية عن بُعد وفق معايير DSP2 ، وحل KANTARA المخصص للشركات لإدارة التدفقات النقدية، وأداة MANARAلإدارة أنشطة العملاء وتحليلها.

2 .شركةTELETIC

شركةTELETIC ، التي تأسست عام 2010، تعد اليوم من الشركات الرائدة في مجال حلول الاتصالات والتكنولوجيا المالية في الجزائر، حيث توفر خدمات مبتكرة في مجالات إعادة شحن الرصيد والدفع الإلكتروني وتأمين المعاملات. بدأت TELETIC نشاطها بإدارة محطات الدفع الإلكتروني بهدف توسيع السوق وتسهيل وصول المستخدمين إلى خدمات الاتصالات، ثم تطورت تدريجيًا إلى تطوير حلول تقنية معقدة تعتمد على فريق بحث وتطوير متخصص. من أبرز خدماتها تقديم استضافة سحابية متكاملة مخصصة لمشغلي قطاع الاتصالات والبنوك، تمكنهم من مركزية بيانات العملاء وتحليل الأداء عبر مؤشرات رئيسية تساهم في تحسين الجودة والكفاءة.

كما أطلقت الشركة نظام الشحن الإلكتروني B3atli الذي يعمل على مدار الساعة ويوفر حلول دفع مسبق وأجل، مع تكامل قوي مع القنوات الخارجية مثل نقاط البيع والتطبيقات. بالإضافة إلى ذلك، تقدم TELETICتطبيق M-Pay للدفع الإلكتروني، والذي يمكن المستخدمين من إجراء المعاملات المالية عبر الهواتف الذكية بسهولة وأمان، مستفيدًا من شبكات الإنترنت المتنوعة) G3، .(4Gهذا التطبيق يتيح الاستغناء عن أجهزة نقاط البيع التقليدية ويقدم خدمات متطورة كإدارة الحسابات وتحليل بيانات العملاء. إن تطور TELETIC يعكس نجاح نموذج الأعمال الذي يجمع بين الابتكار التكنولوجي والتركيز على تحسين تجربة المستخدمين في السوق الجزائرية[1]..

3 .شركةAmentech

[1]الموقع الرسمي لشركة **TELETIC** ، تم الاطلاع عليه يوم 04 -05-2025 على الساعة 20:59 من خلال الموقع https://teletic.dz/

شركة Amentech تبرز في قطاع التأمين الجزائري كممثلة لشركات التكنولوجيا المالية المتخصصة في مجال "التأمين التكنولوجي(Insurtech) "، حيث تركز على استخدام الحلول التقنية لتبسيط العمليات الإدارية وتحسين تجربة العملاء في شركات التأمين. تهدف الشركة إلى تحويل التحديات التي تواجه شركات التأمين التقليدية إلى فرص من خلال توفير منصات إلكترونية تسرّع وتسهّل تقديم الخدمات التأمينية، مثل إصدار وثائق التأمين، تقديم المطالبات، ومراقبة أداء الخدمات. تسعى Amentech إلى تعزيز الشفافية بين الشركات والعملاء، مما يرفع من مستوى الثقة ويقلل من الوقت والجهد المبذول في الإجراءات الإدارية. يعتمد نموذج عملها على تقنيات الحوسبة السحابية وتحليل البيانات، مما يمكن شركات التأمين من تحسين إدارة المخاطر وتقديم عروض مخصصة تناسب احتياجات كل عميل. على الرغم من أن قطاع Insurtech ما زال في بداياته في الجزائر، إلا أن Amentech تسعى إلى لعب دور ريادي في تطوير هذا المجال بما يتماشى مع الاتجاهات العالمية[1].

4 .شركة مستشاري

تُعد منصة "مستشاري" من أبرز المبادرات التكنولوجية التي تدمج بين القانون والتكنولوجيا في الجزائر، حيث توفر خدمات قانونية إلكترونية تهدف إلى تحسين إدارة مكاتب المحاماة وتسهيل التواصل بين المحامين والعملاء. تأسست المنصة لتلبية الحاجة المتزايدة إلى الحلول الرقمية في المجال القانوني، وتقدم خدمات مثل حجز المواعيد الإلكترونية على مدار الساعة، واستشارات قانونية آمنة عبر الإنترنت، مما يوفر الوقت والجهد على كل من المحامين والموكلين. بالإضافة إلى ذلك، توفر مستشاري نظامًا متكاملاً لإدارة سير العمل داخل مكاتب المحاماة، مما يسهل عمليات المراقبة والمتابعة ويضمن جودة الأداء. تستند المنصة إلى تقنيات الحوسبة السحابية لضمان سرية وأمن البيانات، مع التركيز على الامتثال للمعايير القانونية والتنظيمية. بالرغم من تصنيفها ضمن شركات التكنولوجيا المالية(Fintech) ، إلا أن مستشاري تنتمي أيضًا إلى مجال التكنولوجيا التنظيمية (Regtech) التي تساعد في تحسين الامتثال القانوني والمالي داخل المؤسسات[2].

[1] الموقع الرسمي لشركة **Amentech**، تم الاطلاع عليه يوم 04 -05-2025 على الساعة 21:15 من خلال الموقع https://amentech.dz/

[2] الموقع الرسمي لشركة **Moustachari**، تم الاطلاع عليه يوم 04 -05-2025 على الساعة 21:35 من خلال الموقع Moustachari

5 .منصةNinvesti

تُعد منصة Ninvesti نموذجًا حديثًا ومبتكرًا في مجال التمويل الجماعي في الجزائر، حيث تم تأسيسها عام 2019 بهدف تسهيل ربط رواد الأعمال الشباب بالمستثمرين الذين يبحثون عن فرص استثمارية جديدة. تستهدف المنصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي غالبًا ما تواجه صعوبات في الحصول على تمويل تقليدي من البنوك بسبب القيود الإدارية أو المخاطر المالية المرتفعة. تعتمد Ninvesti على نماذج تمويل متنوعة تشمل التبرعات، الاستثمار التشاركي، والقروض التشاركية، مع قاعدة واضحة للتمويل وهي "الكل أو لا شيء"، حيث يتم جمع التمويل فقط إذا تحقق الهدف المالي المحدد في الفترة الزمنية المعطاة، وإلا يتم إعادة الأموال إلى المساهمين. توفر المنصة شفافية كاملة في التعاملات المالية وتلتزم بضمان حقوق المستثمرين ورواد الأعمال، مع وضع ضوابط قانونية لضمان الامتثال والشفافية. كما تفرض المنصة على المتلقين للتمويل مسؤوليات قانونية وضريبية لضمان سلامة العمليات. وتتميز Ninvesti بدورها في تعزيز ثقافة ريادة الأعمال والتمويل البديل في السوق الجزائرية، مما يسهم في تحفيز الابتكار ودعم الاقتصاد الوطني[1].

6 .شركةGCM

شركة متخصصة في حلول إدارة المستحقات وتحصيل الديون، تقدم خدمات لدعم المهنيين في إدارة مبيعاتهم والتحكم في المخاطر عبر تقديم قروض صغيرة للتجار من خلال عقود البيع بالتقسيط[2].

7 .البنك الإلكترونيUbexPay

تعتبر UBEX Pay أول بنك إلكتروني في الجزائر، وقد تأسست عام 2020 بهدف تقديم خدمات مالية رقمية حديثة تتيح للمستخدمين إجراء معاملاتهم المالية بسهولة وأمان عبر الإنترنت. يستخدم البنك تقنيات متقدمة لضمان حماية عالية ضد الاحتيال وحماية بيانات العملاء، مع توفير دعم فني متواصل على مدار

[1] Dabah Mohamed Ridha, Benbraika Abdelouahab, "Crowdfunding as an Innovative Mechanism for Financing Startups- The Ninvesti and Twiiza Platforms as a Model-",Milev Journal of Rzsearch & Studies, vol 07/N° 02, Universite Mohamed Khaider Biskra, Algerie, Decembre 2021, P: 367-369.

[2] خليفة امينة ، المرجع السابق، ص96.

الساعة. يتيح UBEX Pay للعملاء تحويل الأموال والدفع عبر الهواتف الذكية وأجهزة الكمبيوتر، مما يسهل الوصول إلى الخدمات المصرفية دون الحاجة إلى زيارة الفروع التقليدية. يسهم هذا النموذج في توسيع نطاق الشمول المالي، خاصة في المناطق النائية أو بين فئات المجتمع التي تفتقر إلى خدمات بنكية تقليدية . UBEX Payيعمل على تطوير شبكة واسعة من الخدمات المالية الرقمية، ويشكل نموذجًا ناجحًا لتطبيق التكنولوجيا المالية في الجزائر، حيث يعكس توجه الدولة نحو الرقمنة والابتكار في القطاع المالي[1].

المطلب الثالث: تحليل معوقات توسع التكنولوجيا المالية والشمول المالي في الجزائر

تعكس الجهود والفعاليات التي تقوم بها الجهات المعنية في الجزائر سعيًا واضحًا لتبني التكنولوجيا المالية في مختلف المجالات مثل الصرافات الآلية، عدد البطاقات البنكية، أنظمة الدفع، والاستثمار المالي. ورغم الاتجاه الإيجابي نحو اعتماد هذه التقنيات، فإن الخدمات المالية المقدمة عبر هذه القنوات ما تزال في مراحلها الأولى ومحدودة بالمقارنة مع الدول الرائدة في المجال. ويرجع ذلك إلى وجود عدة تحديات أساسية تعيق نمو وتطور التكنولوجيا المالية في الجزائر، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1. **عدم وجود إطار تنظيمي متكامل:**تعد اللوائح والقوانين التنظيمية من أبرز العقبات التي تواجه التكنولوجيا المالية بالجزائر. فالقوانين القديمة التي تعتمد على نماذج أعمال تقليدية لا تتناسب مع الابتكارات المتسارعة في التكنولوجيا المالية، مما يعوق تنمية هذا القطاع. تشمل هذه العقبات متطلبات رأس المال المرتفعة للشركات الناشئة، التعقيدات البيروقراطية في الحصول على التراخيص، بالإضافة إلى تحديات حماية البيانات الشخصية التي أصبحت ضرورية مع توسع التعاملات الرقمية. كما أن الإطار التنظيمي الجزئي والمجزأ بين الجهات المختلفة مثل البنك المركزي والهيئات الرقابية الأخرى يعوق التنسيق الضروري لدعم قطاع التكنولوجيا المالية، خاصة مع غياب المواءمة في القوانين العابرة للحدود، مما يصعب على الشركات الناشئة التوسع دوليًا [2].

[1]الموقع الرسمي لشركة **UbexPay** ، تم الاطلاع عليه يوم 04 -05-2025 على الساعة 21:49 من خلال الموقع https://ubexpay.com/fr/accueil

[2]تقرير البنك الدولي عن التكنولوجيا المالية في الدول النامية، 2023، World Bank

2. **تخلف أسواق رأس المال:** يظل نقص التمويل، خاصة رأس المال الاستثماري، عائقًا رئيسيًا لنمو شركات التكنولوجيا المالية في الجزائر. إذ يتركز التمويل بشكل رئيسي في عدد محدود من الدول العربية، في حين تعاني الجزائر من نقص في التمويل الأولي ورأس المال الاستثماري اللازم لتطوير الشركات الناشئة، مما يحد من قدرتها على النمو والاستمرارية. كما يعاني السوق الجزائري من ضيق في السيولة وقلة الأصول المتاحة، مما يصعب على المستثمرين الخروج من استثماراتهم بسهولة.[1]

3. **العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية:** تمثل هذه العوامل عوائق إضافية، حيث يحد الفقر المرتفع، وارتفاع تكلفة الإنترنت مقارنة بالدخل، والأمية المالية من قدرة الأفراد على الاستفادة من خدمات التكنولوجيا المالية. كما أن المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لا تزال في مراحل تطوير أولية، ما يعزز الحاجة إلى استهداف الفئات ذات الاحتياجات الخاصة من خلال تطوير حلول مالية مناسبة .[2]

4. **فجوة المواهب:** تعاني الجزائر من نقص في الكفاءات والمهارات المتخصصة في مجال التكنولوجيا المالية، حيث يتجه معظم أصحاب المهارات المالية والتقنية إلى القطاعات التقليدية كالبنوك والوظائف الحكومية بسبب الاستقرار والرواتب الأعلى، مما يؤدي إلى ضعف التوجه نحو الشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية.[3]

5. **فجوات في البنية التحتية:** تواجه الجزائر تحديات في شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، خاصة نقص الشبكات عالية السرعة وتوفر الإنترنت. هذا النقص يعيق الاقتصاد الرقمي وتطوير الخدمات المالية الرقمية. كما أن البنية التحتية المصرفية القديمة تعيق تطبيق أنظمة الدفع الإلكترونية الحديثة، مع محدودية أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع، مما يحد من الوصول السلس إلى الخدمات المالية[4]

[1] تقرير صندوق النقد الدولي عن الأسواق المالية العربية، 2022،

[2] دراسة البنك الإسلامي للتنمية، 2023، IsDB

[3] تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي عن مهارات المستقبل، 2024، WEF

[4] تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات، 2023، ITU

6. **بيئة الأعمال المقيدة:**على الرغم من تحسن بيئة الأعمال في الجزائر من حيث تبسيط الإجراءات ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن البيروقراطية والتعقيدات الإدارية ما تزال تشكل عائقًا أمام دخول المبتكرين الجدد في قطاع التكنولوجيا المالية[1] .

7. **عوامل الطلب المحدودة:**من بين العوامل التي تعيق توسع التكنولوجيا المالية، ضعف الثقة، انخفاض المعرفة المالية، الاعتماد على الأنظمة غير الرسمية، ومستويات الدخل المنخفضة. رغم التحسن النسبي في ابتكارات التكنولوجيا المالية في الجزائر، إلا أن الطلب لا يزال محدودًا بسبب تكلفة الإنترنت، تفضيل الدفع نقدًا، ونقص الوعي بالخدمات الرقمية . [2]

8. **قضايا الأمن السيبراني وحماية البيانات:**تشكل حماية البيانات وأمن المعلومات تحديًا حاسمًا في تبني التكنولوجيا المالية، خاصة مع غياب التشريعات المتقدمة. تخشى البنوك والمؤسسات المالية من تبني تقنيات مثل الحوسبة السحابية وتحليلات البيانات الضخمة بسبب المخاطر المرتبطة وتكاليف التحول [3]

9. **نوعية الابتكارات المالية:**لا تقتصر التكنولوجيا المالية على زيادة عدد البطاقات البنكية أو أجهزة الصراف الآلي، بل تشمل ابتكارات معقدة مثل التداول الإلكتروني، العملات الرقمية، والتحويلات المالية الحديثة. ويتطلب ذلك وضع استراتيجية شاملة تشمل تحديث التشريعات المصرفية، حيث تواجه الجزائر صعوبات في تيسير تحويل الأموال خارجيًا، وهو ما يؤثر على جذب المستثمرين الأجانب

[1] تقرير البنك الدولي Doing Business ، 2024، Doing Business

[2] تقرير مؤسسة التمويل الدولية، 2023، IFC

[3] تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2024، OECD

خلاصة الفصل :

ختامًا، يمكن التأكيد على أن التكنولوجيا المالية تمثل رافعة أساسية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر، من خلال تحسين الوصول إلى الخدمات المالية وتوسيع قاعدة المستفيدين. بالرغم من التحديات التي يواجهها القطاع، سواء من الناحية التنظيمية أو البنية التحتية أو الثقافية، فإن المبادرات الحكومية والبنكية تبشر بإمكانية تحقيق نقلة نوعية في هذا المجال. لقد أظهرت الدراسة التحليلية أن التكنولوجيا المالية تسهم بشكل ملموس في تحسين جودة وكفاءة الخدمات المالية، مما يدعم تحقيق الشمول المالي على نطاق أوسع. ومع ذلك، يبقى التغلب على المعوقات التنظيمية والتمويلية والاجتماعية ضرورة حتمية لتعزيز هذه المساهمة وضمان استدامتها. لذا، يتطلب الأمر استراتيجية شاملة تراعي جميع العوامل المؤثرة، مع تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لدفع عجلة التنمية المالية الرقمية في الجزائر.

خاتمة

الخاتمة

يشكل موضوع التكنولوجيا المالية والشمول المالي أحد الركائز الأساسية لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما في البلدان النامية مثل الجزائر، حيث يواجه الاقتصاد تحديات هيكلية متعددة تؤثر بشكل مباشر على إمكانية الاندماج الكامل للأفراد والمؤسسات في النظام المالي الرسمي. فقد أحدثت التكنولوجيا المالية تحولًا جذريًا في طريقة تقديم الخدمات المالية، إذ ساعدت على تخطي العديد من الحواجز التقليدية التي كانت تعيق الوصول إلى هذه الخدمات، مثل البعد الجغرافي، والتكلفة العالية للمعاملات البنكية، والافتقار إلى البنية التحتية المناسبة، وكذلك عدم وجود وثائق رسمية أو سجل ائتماني موثوق للفئات المهمشة. وبفضل الحلول الرقمية المتطورة التي تشمل تطبيقات الهواتف المحمولة، والدفع الإلكتروني، والمحافظ الرقمية، تمكنت التكنولوجيا المالية من توسيع دائرة المستفيدين لتشمل شريحة واسعة من السكان الذين كانوا في السابق خارج منظومة الخدمات المالية الرسمية.

لقد ساهمت هذه التحولات الرقمية في فتح آفاق جديدة لتعزيز الإدماج المالي، مما يعزز قدرة الأفراد على الادخار، والاستثمار، والحصول على التمويل اللازم لمشروعاتهم الصغيرة والمتوسطة، وهو ما يمثل عنصرًا حيويًا في دفع عجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي. إضافة إلى ذلك، فإن التكنولوجيا المالية تساعد في تحسين جودة الخدمات المالية من حيث السرعة، والشفافية، والكفاءة، وتقليل التكاليف، مما يزيد من جاذبية النظام المالي ويحفز الأفراد على الانخراط فيه بشكل أوسع. في ظل التطورات العالمية السريعة في مجال التكنولوجيا المالية، بات الشمول المالي عنصرًا لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، خصوصًا في الدول التي تسعى لتقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية وتوسيع قاعدة الاقتصاد الرسمي، وهو ما ينعكس إيجابيًا على النمو الاقتصادي الكلي والاستقرار المالي.

وفي السياق الجزائري، تمثل التكنولوجيا المالية فرصة استراتيجية لدعم السياسات الوطنية الرامية إلى تعزيز الشمول المالي، عبر توفير بدائل مبتكرة للخدمات المالية التقليدية، وتعزيز الكفاءة المالية، وتقليل الاعتماد على المعاملات النقدية التي تعيق التنمية الاقتصادية. كما تتيح التكنولوجيا المالية تطوير قنوات دفع مرنة، وتقديم حلول تمويلية تتناسب مع خصوصيات السوق المحلية واحتياجات شرائح المجتمع المختلفة، مما يدعم النمو الاقتصادي الشامل ويخلق بيئة أكثر إنصافًا في الوصول إلى الخدمات المالية. بالتالي، تعد

التكنولوجيا المالية عاملًا محوريًا في تحويل الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد رقمي حديث ومتطور قادر على التكيف مع متطلبات العصر وتحدياته الاقتصادية والاجتماعية.

اما على المستوى التطبيقي، كشفت الدراسة التحليلية الميدانية في الجزائر عن تقدم ملحوظ في مؤشرات الشمول المالي مدعومًا بانتشار تكنولوجيا المالية. ساهمت هذه التكنولوجيا في تسهيل وصول الفئات المحرومة من الخدمات المالية، خصوصًا في المناطق النائية، عبر تقليل الحاجة للفروع البنكية التقليدية. غير أن الدراسة بينت وجود تحديات حقيقية تواجه توسيع رقعة التكنولوجيا المالية، من بينها نقص الأطر التنظيمية الملائمة، محدودية البنية التحتية الرقمية، وارتفاع تكلفة الخدمات. كما أن انخفاض الوعي المالي والرقمي لدى بعض الفئات يشكل حاجزًا هامًا أمام انتشار التكنولوجيا المالية بشكل أوسع.

نتائج الدراسة:

- تحسّن واضح في سهولة الوصول إلى الخدمات المالية بفضل الحلول الرقمية وتقنيات التكنولوجيا المالية.
- توسع استخدام المنتجات الرقمية البنكية مثل البطاقات الإلكترونية ومحطات نقاط البيع، ما ساهم في توسيع دائرة المستفيدين.
- وجود عوائق تنظيمية و بيروقراطية تحد من توسع التكنولوجيا المالية على نطاق أوسع، إلى جانب ضعف البنية التحتية الرقمية في بعض المناطق.
- تأثير نقص الوعي المالي و التقني لدى الفئات المستهدفة، ما يحد من الفائدة القصوى للتكنولوجيا المالية.

اختبار فرضيات الدراسة:

تمكن الدراسة من إثبات صحة الفرضيتين كالتالي:

الفرضية1:

تشهد الجزائر توسعا في استخدام المنتجات الرقمية البنكية مثل البطاقات الإلكترونية و محطات نقاط البيع.

الفرضية2:

توجد عوائق تنظيمية و بيروقراطية إلى جانب ضعف البنية التحتية الرقمية تحد من توسع التكنولوجيا المالية.

توصيات الدراسة:

- العمل على تحديث وتطوير الأطر التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالتكنولوجيا المالية لضمان بيئة تنظيمية داعمة وآمنة.
- تعزيز البنية التحتية الرقمية من خلال تحسين جودة الإنترنت وتوسيع نطاق التغطية لتشمل كافة المناطق، خاصة المناطق الريفية والنائية.
- إطلاق حملات توعية وتدريب تستهدف رفع مستوى الثقافة المالية والرقمية، لتعزيز استخدام التكنولوجيا المالية بفعالية.

آفاق الدراسة:

إمكانية توسيع الدراسات المستقبلية لتشمل تأثير التكنولوجيا المالية على قطاعات اقتصادية أخرى لتعميق الفهم الاقتصادي والاجتماعي.

دراسة وتكييف أفضل الممارسات العالمية في مجال التكنولوجيا المالية بما يتناسب مع خصوصيات البيئة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر لضمان استدامة وفعالية الشمول المالي.

قائمة

المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب

- رجب جلال الدين، إحتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي الإمارات العربية المتحدة، ،2018
- سمير عبد الله و آخرون ، الشمول المالي في فلسطين ، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية ، 2016

ثانيا: المذكرات والأطروحات الجامعية:

أ–دكتوراه:

- كرودسي مروة، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي: دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص مالية و بنوك ، جامعة 08 ماي 1945، قالمة ، الجزائر ، 2024.
- مولودي عبد الغني ، الابتكار في التكنولوجيا المالية ودوره في تطوير أداء المؤسسات المالية من خلال منظومة الشمول المالي (دراسة عينة من المؤسسات المالية الجزائرية" ، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ، تخصص إدارة المالية ، جامعة احمد دراية، ادرار، الجزائر ، 2022,

ب–ماجستير:

- مايسة طهير، أثر تبني تكنولوجيا الهاتف البنكي في تعزيز الشمول المالي في الجزائر –دراسة حالة بعض البنوك العمومية وكالات أم البواقي Badr; BEA; BNA; CNEP ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات ماجستير أكاديمي، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، ،2021

ج– ماستر:

- بن حليمة خولة ، جدي سهام ، دور البنوك الاسلامية في تعزيز الشمول المالي بنك السلام –الجزائر– ، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي و بنكي ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، الجزائر ، 2021-2022
- بن ساعد محمد اسلام، بن صخرية محمد زكرياء، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي و اثرها على القطاع المصرفي في الجزائر دراسة ميدانية لعينة من المهنيين الاكاديميين، مذكرة ماستر تخصص إدارة مالية ، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، 2023-2024.
- تقي الدين بن عرفة ، مريم بربرش ، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي ، دراسة حالة جامعة العربي التبسي ، مذكرة ماستر في المالية و المحاسبة تخصص مالية المؤسسة ، جامعة العربي التبسي ، تبسة ، 2018-2019
- جمانة كواشي ، دنيا جبالي ، اثر تطبيق التكنولوجيا المالية على جودة الخدمات المصرفية في البنوك التجارية ، دراسة حالة عينة من البنوك التجارية بولاية تبسة ، مذكرة ماستر في العلوم المالية و المحاسبة ، جامعة العربي التبسي ، تبسة ، الجزائر ، 2021-2022
- خالد حمزة ، أهمية استخدام التكنولوجيا المالية في تطوير البنوك التجارية دراسة حالة البنك الوطني الجزائريBNA ، مذكرة نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم اقتصادية ، جامعة العربي تبسي ، تبسة ، الجزائر ، 2022 / 2023
- خليفة امينة، دور شركات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي – تحليل بعض التجارب الدولية–، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص نقدي وبنكي، جامعة 20 اوت 1955 ، سكيكدة، الجزائر، 2022-2023
- طرفاوي شيخ ، رابة أمينة ، دور الشمول المالي في تحسين جودة الخدمة البنكية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري B NA ، مذكرة ماستر في العلوم المالية و المحاسبة تخصص مالية و بنوك ، جامعة ابن خلدون ، تيارت ، الجزائر ، 2021-2022
- طرفية خديجة ، كرم يسرى ، دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي –دراسة مقارنة (الجزائر – تونس – المغرب) ، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي و بنكي ، المكز الجامعي عبد الحميد بوالصوف ، ميلة ، الجزائر ، 2020-2021
- عمار حميمد ، نوح بوعروج ، دور بنك الجزائر في تعزيز الشمول المالي دراسة مقارنة بين الجزائر و الدول العربية خلال الفترة 2008-2017 ، مذكرة ماستر في العلوم المالية و المحاسبة ، تخصص مالية مؤسسة ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر ، 2019-2020

- قادري اكرم ، داوش ايمن ، دور التكنولوجيا المالية في تحسين أداء البنوك التجارية دراسة حالة بنك التنمية الفلاحية BADR برج بوعريريج ، مذكرة ماستر في علوم التسيير تخصص إدارة مالية ، جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج ، الجزائر ، 2021-2022
- ياسين بن الضب ، اثر الشمول المالي على أداء البنوك التجارية الجزائري ، مذكرة ماستر في علوم المالية و المحاسبة تخصص مالية مؤسسة ، جامعة قاصدي مرباح،ورقلة ، الجزائر ظن 2019
- يوسف لحرش ، دور التكنولوجيا المالية في تحسين أداء البنوك التجارية و تحقيق الشمول المالي دراسة حالة لعينة من بنوك ولاية غرداية 2022-2023، مذكرة ماستر في العلوم المالية و المحاسبة تخصص مالية مؤسسة ، جامعة غرداية ، الجزائر ، 2022-2023

ثالثا: المقالات والمجلات العلمية:

- أسماء دردور ، سعيدة حركات ، قياس اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 باستعمال نموذج ARDL مجلة الاستراتيجية و التنمية ، المجلد 10 ، العدد 04، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي ، الجزائر جويلية 2020
- ايمن بوزانة ، وفاء حمدوش ، واقع تأثير سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية ، مجلة دراسات العدد الاقتصادي ، المجلد 12 ، العدد 01 ،جامعة عنابة ، الجزائر ، 2021
- بلقة بمقاسم و آخرون، واقع صناعة تكنولوجيا المالية في الهند وكينيا، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 06، العدد01، جامعة الشلف ، الجزائر ، ،2021
- بوشارب بسان ودريد حنان، مدى تبني البنوك التقليدية الجزائرية لخدمات التكنولوجيا المالية ودورها في تحقيق الشمول المالي (دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري)، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 06، العدد 1°، جامعة العربي التبسي، تبسة ، الجزائر ، 2022.
- بوشناف فايزة، التكنولوجيا المالية كدعامة لتحقيق الشمول المالي في الجزائر – الواقع والآفاق، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 06 ، العدد 02، جامعة الوادي ، الجزائر، 2023.
- بوطلاعة محمود ، ساعد بخوش حسينة ، بوقرة كريمة ، واقع الشمول المالي و تحدياته –الاردن و الجزائر نموذجا–، مجلة اقتصاد المال و الأعمال ، المجلد 04، العدد 02، جوان 2020
- جازية حسيني، مؤسسات الدعم ودورها في التمكين الاقتصادي للمراة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 18، العدد 30، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2022

- دراسة مريم سايغي ،دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي الرقمي دراسة حالة الامارات العربية المتحدة، مجلة بحوث الاقتصاد و المناجمنت، المجلد 04، العدد 02، جامعة الجزائر 03، الجزائر ، 2023
- رشا العاشي، تعزيز الثقافة المالية للمراة وتمكينها اقتصاديا و ماليا ، سلسلة كتبيات تعريفية، صندوق النقد العربي، العدد 5، 2020
- ريهام احمد، ممدوح حسين، اثر التكنولوجيا المالية عمى العدالة الاقتصادية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، المجلد50 ،العدد02 ،أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، مصر، دسيمبر،2020
- سعيدة نيس، التكنولوجيا المالية فرصة ل تطوير الخدمات المالية ، مجلة ا لبحوث الاقتصادية المتقدمة: المجلد 07، العدد 02، جامعة الشهيد حمه لخضر بلوادي ،الجزائر ،2022
- شادي العظمة، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في دول الوطن العربي، مجلة جامعة دمشق للمؤتمرات، سوريا، 2024.
- عبد الحميد ناصر، راضية مصداع، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي وانعكاساتها على القطاع المصرفي، مجلة المدبر ، المجلد 09 ، العدد 03، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2022
- عبد القادر سبتي، حماية المستهلك في المجال البنكي وفقا للقانون الجزائري، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 06، العدد 02، جامعة يحي فارس، باتنة ، الجزائر، 2020
- عميروش ايمان، قمازي نجوم، مسهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي الرقمي دراسة تجربة دولة كينيا، مجلة ابعاد اقتصادية ، المجلد 13، العدد 01، جامعة فرحات عباس ، سطيف،1، الجزائر، 2023
- فضيل البشير ضيف، واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد ،55العدد ، جامعة الجلفة ،29 جوان2020، الجزائر
- محمد عبد العليم صابر الدين ،التكنولوجيا المالية و دورها في تعزيز الشمول المالي: دراسة تحليلية لمجموعة من الدول العربية، مجلة اسكندرية للبحوث الإدارية ونظم المعلومات ، الإسكندرية ، مصر

رابعا: المداخلات والمتلقيات العلمية:

- بوجمعة ياسين، غربي خليل، وروينة مصعب، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر، لملتقى الوطني حول: الاقتصاد الرقمي وأثره على الاقتصاد والتجارة الدولية في الجزائر- تحديات وآفاق – يوم 27 نوفمبر -2024، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، الجزائر ، 2024.

- بوغزالة أمحمد وعبد الكريم بن عمر، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي: دراسة حالة الجزائر 2016 – 2021، الملتقى الدولي الافتراضي: البيانات الضخمة والاقتصاد الرقمي كآلية لتحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النامية "الفرص، التحديات والافاق"، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر ، 2022.
- عبد الكريم بوغزالة امحمد، الأخضر بن عمرو، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي،دراسة حالة الجزائر، 2016-2021، الملتقى الدولي الافتراضي ، البيانات الضخمة و الاقتصاد الرقمي كآلية لتحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النامية، التحديات و الآفاق، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي،18 جوان 2022
- مكيد علي ، وليد فرجاني ، دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر دراسة قياسية للفترة 2004-2017، مداخلة بالملتقى الوطني حول صناعة التكونولوجيا المالية و دورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية ، يوم 28 سبتمبر 2019 بكلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة يحيى فارس ، المدية ، الجزائر

خامسا: المواقع الالكترونية :

- وزارة المالية ، افتتاح يوم اعلامي حول الشمول المالي والتغيرات المناخية، تم الاطلاع عليه يوم 01-05-2025 على الساعة 57:13 من خلال الموقع https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/activites-ar/1049-2023-05-04-15-56-46
- الموقع الرسمي لشركة BEYN ، تم الاطلاع عليه يوم 04 -05-2025 على الساعة 46:20 من خلال الموقع/https://beyn.io/en
- الموقع الرسمي لشركة TELETIC ، تم الاطلاع عليه يوم 04 -05-2025 على الساعة 59:20 من خلال الموقع/https://teletic.dz
- الموقع الرسمي لشركةAmentech ، تم الاطلاع عليه يوم 04 -05-2025 على الساعة 15:21 من خلال الموقع/https://amentech.dz
- الموقع الرسمي لشركةMoustachari ، تم الاطلاع عليه يوم 04 -05-2025 على الساعة 35:21 من خلال الموقعMoustachari

- الموقع الرسمي لشركة UbexPay ، تم الاطلاع عليه يوم 04 -05-2025 على الساعة 49:21 من خلال الموقعhttps://ubexpay.com/fr/accueil
- تقرير البنك الدولي عن التكنولوجيا المالية في الدول النامية، 2023، World Bank
- تقرير صندوق النقد الدولي عن الأسواق المالية العربية، 2022،
- دراسة البنك الإسلامي للتنمية، 2023، IsDB
- تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي عن مهارات المستقبل، 2024، WEF
- تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات، 2023، ITU
- تقرير البنك الدوليDoing Business ، 2024، Doing Business
- تقرير مؤسسة التمويل الدولية، 2023، IFC
- تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2024، OECD

سادسا: المراجع الأجنبية:

- Baeshen, Latifah (2023) Financial Inclusion in Islamic vs. Non-Islamic Countries, FinTech and Bank Competition. Doctoral thesis, University of Essex.
- Biruk Birhanu Ashenafi and Yan Dong , Financial Inclusion, Fintech, and Income Inequality in Africa , Ashenafi,. FinTech 2022, 1, 376–387
- Dabah Mohamed Ridha, Benbraika Abdelouahab, “Crowdfunding as an Innovative Mechanism for Financing Startups- The Ninvesti and Twiiza Platforms as a Model-“,Milev Journal of Rzsearch & Studies, vol 07/N° 02, Universite Mohamed Khaider Biskra, Algerie, Decembre 2021
- Dao Ha , Phuong Le and Duc Khuong Nguyen , 2025, Financial inclusion and fntech: a state-of-the-art systematic literature review, Financial Innovation.
- Mhella, Deogratius J, From Financial Exclusion to Financial Inclusion: The Neoliberal Rolling Back - Rolling Out Paradox

and the Growth of Mobile Money in Tanzania, university of bristol , 2022 :

- Minjin Kim, The Myth of Financial Inclusion through FinTech: Focusing on the Digital Credit Industry in Kenya, Thesis submitted for the degree of Doctor of Philosophy, University of East Anglia School of International Development, 2022
- Ozili, peterson k, optimal Financial inclusion, Munich personal Repec archive, 2020.
- Serhan Cevik, Promise (Un)kept? Fintech and Financial Inclusion, International Monetary Fund, 2024.